ضروب
الاحتياطِ في اللغةِ العربيةِ
" دراسة نحوية "

الدكتورة
آمال أحمد السيد عامر
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

العدد الثاني والعشرون
للعام ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م
الجزء السابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٨م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

ملخص

إنَّ اللغة العربية وُضِعت وسيلة لإفهام الشعوب والتعبير بها عما يريده المتكلم حتى يصل إلى المخاطب أو السامع بصورة جلية ، دون لبس ، أو خلط .

وقد اعتنت العرب عناية فائقة بالمعنى فاختارت له ما يناسبه من ألفاظ، متخذة وسائل كفيلة بأداء المهمة على الوجه الأكمل، ومن هذه الوسائل الإعراب وغيره مما كان بعد ذلك مجالاً رحبًا لواضعي النحو ودارسيه.

والذي راعى انتباهي أنَّ اللغة العربية لم يترك فيها للمتكلم أو المخاطب مجالاً للحيرة في تحديد المقصود من الألفاظ ، بل وضُعت فيها من الأسس والضوابط ما من شأنه أن يرفع اللبس وينتفي معه الخلط ، فقد احتاطت العرب في كلامها احتياطًا يدل على حرصها وعنايتها بلغتها، ولهذا سعيت إلى البحث في هذا الموضوع لإثبات ذلك وإظهاره للقاريء مقدمة الدليل على هذا الاحتياط ، والحذر من أصحاب اللغة العربية.

ولم يتسن لي فيما قرأت الإحاطة بأنَّ أحدًا قد تناول هذا الموضوع إلَّا ما تناوله ابن جني ، وكان كلامه فيه ضربًا من الأمثلة لبعض الأبنية، والفروق بينها في الاستعمال ، وقد ارتاحت نفسي إلى اختيار هذا الموضوع، وقد جاء عنوانه كالتالي : (ضُرُوبُ الاحتياطِ في اللغةِ العربيةِ " دراسة نحوية ") .

الدكتورة
آمال أحمد السيد عامر

Abstract

The Arabic language has developed a means to understand the people and express them what the speaker wants to reach the communicator or hearer clearly, without ambiguity،

Or mixing.

The Arabs took great care of the meaning and chose the appropriate words, taking the means to perform the task to the fullest, and these means of expression and what was then a wide area for the designers and grammar.

Which took care of my attention that the Arabic language did not leave the speaker or the address of the area of confusion in determining the meaning of the words, but put in it the foundations and controls, which would raise confusion and avoid mixing with it, the Arabs took precautions in their words indicates their concern and care in their language, To search this subject to prove this and show it to the readers, the guide to this precaution, and the caution of the owners of the Arabic language.

It was not possible for me as I read the briefing that no one has dealt with this subject except what Ibn Jinnie addressed, and his words in it were a few examples of some buildings, and the differences between them in use, and I was pleased to choose this subject, which came as follows : (Precautionary measures In the Arabic language "grammatical study ") .

Dr.
Amal Ahmed Sayed Amer

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أفصح العرب لساناً وأوضحهم بياناً ، وأعذبهم نطقاً ، وأسدَّهم لفظاً ، وأبينهم لهجة ، وأقومهم حجة ، وأعرفهم بمواقع الخطاب سيدنا محمد الهادي الأمين ، وعلى آله وأصحابه والتابعين .

وبعد :

فإنَّ اللغة العربية وُضِعت وسيلة لإفهام الشعوب والتعبير بها عما يريده المتكلم حتى يصل إلى المخاطب أو السامع بصورة جلية ، دون لبس ، أو خلط ، ودون عناء ذهني ، أو وقت طويل يبذله المتكلم في الفصل بين الأشياء وحتى يخرج اللفظ المناسب المعبر بدقة عن المعنى المراد إيصاله.

وقد اعتنت العرب عناية فائقة بالمعنى فاختارت له ما يناسبه من ألفاظ ، متخذة وسائل كفيلة بأداء المهمة على الوجه الأكمل ، ومن هذه الوسائل الإعراب وغيره مما كان بعد ذلك مجالاً رحبًا لواضعي النحو ودارسيه.

وإنَّ سبب إصلاح العرب ألفاظها واحتياطها في تحديد مقاصد هذه الألفاظ ، إنَّما هو تحصين المعنى وتشريفه والإبانة عنه وتصويره ، فاستمرار رفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً إنَّما هو للتمييز بينهما ، وهذا أمرٌ معنوي أصلح له اللفظ .

والذي راعى انتباهي أنَّ اللغة العربية لم يترك فيها للمتكلم أو المخاطب مجالاً للحيرة في تحديد المقصود من الألفاظ ، بل وضُعت فيها من الأسس والضوابط ما من شأنه أن يرفع اللبس وينتفي معه الخلط ، فقد احتاطت العرب في كلامها احتياطًا يدل على حرصها وعنايتها بلغتها ، ففصلت بين الأشياء وميزت بينها ، سواء بين الشيء وقسيمه كالتمييز بين المذكر والمؤنث ، أو بين المعرفة والنكرة ، أو بين المفرد والمثنى والمجموع من الناحية اللفظية ، فجعلت لكلٍ علامة تميزه عن قسيمه ، وكذلك ميَّزت بين المعنى وضده ، كالتمييز بين الشك واليقين ، وبين القرب والبعد، وبين القليل والكثير، وساقت لذلك من الوسائل ما يضمن عدم الخلط ، فجعلت لكل معنى أدوات محددة ، أو صيغاً وأبنية وغير ذلك ، وكل ذلك كان على سبيل الاحتياط ، وذلك لإدراكها أنَّ اللغة وسيلة الاتصال الأولى بين الأفراد في المجتمع ، وقد أوفت اللغة العربية بحاجة أهلها وتميزت بذلك ، وأبهرت العالم ما أهَّلها لحمل أعظم كلام، وهو كلام الله تعالى .

ولهذا سعيت إلى البحث في هذا الموضوع لإثبات ذلك وإظهاره للقاريء مقدمة الدليل على هذا الاحتياط ، والحذر من أصحاب اللغة العربية.

ولم يتسن لي فيما قرأت الإحاطة بأنَّ أحدًا قد تناول هذا الموضوع إلَّا ما تناوله ابن جني [١]، وكان كلامه فيه ضربًا من الأمثلة لبعض الأبنية ، والفروق بينها في الاستعمال ، وقد ارتاحت نفسي إلى اختيار

---

(١) انظر الخصائص ١/ ٢٠٠-٢٠٣ ، ٢٥٢ ، ٣/١٠١ ، ١١٠

هذا الموضوع ، وقد جاء عنوانه كالتالي : (ضُرُوبُ الاحتياطِ في اللغةِ العربيةِ " دراسة نحوية ")

وأعرض الأسباب التي دعتني إلى اختياره ملخصة فيما يأتي:

١ – إبراز خاصية وسمة عظيمة للغة العربية ، وهي الاحتياط الشديد في عدم الخلط ورفع اللبس.

٢ – إلقاء الضوء على بعض التمييز بين الشيء وقسيمه ، أو بين المعنى وضده.

٣ – أنَّ هذا الموضوع لم يتناول – على حد علمي – لدى المتخصصين في النحو.

٤ – أردت أن أدمج بين أسس وضوابط النحو من ناحية ، وخصائص اللغة العربية من ناحية أخرى.

وكانت خطتي في تناول هذا الموضوع تتكون من الآتي:

مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهارس للمراجع.

المقدمة : وتحدثت فيها عن أهمية الموضوع ، وأسباب اختياري له وخطة معالجته .

التمهيد : وهو بعنوان : (عناية العرب بالمعنى واحتياطها في اختيار الألفاظ)

الفصل الأول : وهو بعنوان : ضروب الاحتياط اللفظية بالتمييز بين الشيء وقسيمه بالعلامات.

ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : الضرب الأول : الاحتياط بالتمييز بين المذكر والمؤنث.

المبحث الثاني : الضرب الثاني : الاحتياط بالتمييز بين المفرد والمثنى والجمع.

المبحث الثالث : الضرب الثالث : الاحتياط بالتمييز بين المعاني بوجوه الإعراب المختلفة.

المبحث الرابع : الضرب الرابع : الاحتياط بالتمييز بين المعرفة والنكرة.

المبحث الخامس : الضرب الخامس : الاحتياط باختلاف المباني لاختلاف المعاني.

الفصل الثاني : وهو بعنوان : أضرب الاحتياط بالتمييز بين المعاني المتضادة .

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الضرب الأول : الاحتياط بالتمييز بين الشك واليقين.

المبحث الثاني : الضرب الثاني : الاحتياط بالتمييز بين القرب والبعد.

المبحث الثالث : الضرب الثالث : الاحتياط بالتمييز بين القلة والكثرة.

الخاتمة : وفيها تحدثت عن أهم النتائج التي توصلت إليها من هذا البحث.

ثم فهرس للمصادر والمراجع .

والله أسأل أن يقبله ويرضى ، كما أسأله التوفيق والسداد .

التمـــــهيد

عناية العرب بالمعنى ، واحتياطها في اختيار الألفاظ

وفيه أتناول :

أولاً : مفهوم الاحتياط .

الاحتياط لغة هو: الحفظ ، وسمي أيضًا تحوطًا وتجنبًا[١]

واصطلاحاً هو : أن يؤتى في سياق الكلام بما يلطف معناه عند المخاطب[٢].

ثانياً : صوره .

احتاطت العرب في كلامها حتى يفهم المخاطب المعنى الذي أراده المتكلم ، فحرصت لذلك في ألفاظها واتخذت لذلك وسائل عدة عناية بإيصال المعنى واضحاً جليًا ، من ذلك ما يأتي تفصيلاً في صلب البحث من ضروب الاحتياط المختلفة وعلى الإجمال أذكر بعض هذه الصور:

الصورة الأولى : التمييز بين الشيء وقسيمه.

١- التمييز في اللفظ بين المذكر ، والمؤنث.

٢- التمييز في اللفظ بين المفرد ، والمثنى ، والمجموع.

٣- التمييز في اللفظ بين أوجه الإعراب الموضح للمعاني المختلفة بالحروف والحركات.

٤- التمييز في اللفظ بين النكرة ، والمعرفة.

---

(١) لسان العرب (حوط).

(٢) التعريفات للجرجاني ص ٢٦ تحقيق / إبراهيم الإبياري ط - دار الكتب العلمية

٥- التمييز بين الأبنية والصيغ المختلفة للفعل ، والاسم كالتفرقة بين اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، وغير ذلك.

الصورة الثانية : التمييز بين المعنى وضده .

١- التمييز بين الشك واليقين.

٢- التمييز بين القرب والبعد.

٣- التمييز بين القلة والكثرة.

وهذا ما اخترته واكتفيت به للبحث هنا ؛لأنَّ هذه المعاني المتضادة داخلة ضمن مجال المتخصصين في النحو.

ثالثاً : الدراسات السابقة حول الاحتياط .

أفرد ابن جني للاحتياط بابًا تناول فيه بعض ضروبه ، أو صوره منها.

١- التوكيد بنوعيه.

٢- التأنيث.

٣- إشباع معنى الصفة.

٤- الإتيان بلفظ الماضي في الدلالة على معنى المضارع.

٥- إعادة العامل في العطف والبدل.

وقد قصر الاحتياط في أغلب ما سبق على تمكين المعنى فقط من خلال توكيده وتثبيته إلَّا ضربًا واحداً هو التأنيث.

وقد نبه ابن جني في نهاية الباب على أنَّ للاحتياط صوراً متعددة أخرى ذكر بعضًا منها قال: " وهذا طريقها فتنبه عليها" [١].

وفي أقواله التي سأعرضها بيان لما سبق ، وذكر لأمثلة عدَّها ضروبًا من الاحتياط في كلام العرب قال في علة الاحتياط :(اعلم أنَّ العرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له .)[٢]

وقد مثل للتوكيد وهو أول أضرب الاحتياط عنده بقوله: " فمن ذلك التوكيد ، وهو على ضربين:

أحدهما : تكرير الأول بلفظه ، وهو نحو قولك : قام زيدٌ قام ، وضربت زيدًا ضربت ، و" قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة" ، و" الله أكبر الله أكبر" .[٣]

والثاني : تكرير الأول بمعناه ، وهو على ضربين:

أحدهما: للإحاطة والعموم ، والآخر: للتثبيت والتمكين.

الأول مَثَّل له بـ "قام القومُ كلهم"، و "رأيتهم أجمعين"، ومَثَّل للثاني بنحو قولهم :"قام زيدٌ نفسه"، و"رأيته نفسه".

ثم ذكر الضرب الثاني من الاحتياط ، وهو التأنيث ومَثَّل له بـ "فرسة ، وعجوزة ، وناقة (لأنَّهم لو اكتفوا بخلاف مذكَّرها لها – وهو جمل– لغنوا بذلك)[٤]

---

(١) الخصائص جـ ٣ ص١١٠.

(٢) الخصائص جـ ٣ ص ١٠١.

(٣) الخصائص لابن جني جـ ٣ ص ١٠١.

(٤) الخصائص جـ ٣ ص ١٠٣

ثم ذكر الضرب التالي من الاحتياط وهو إشباع معنى الصفة ، ومثَّل له بقول الشاعر:(١)

** والدَّهرُ بالإنسانِ دَوَّارِي(٢)

وقد ذكر أنَّ ياءي الإضافة (النسب) إذا لحقتا الصفة قوَّتا معناها، وقد يؤكد بالصفة ، كما تؤكد هي نحو قولهم : أمس الدابر، وقول الله تعالى: {لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ}(٣) ، وقوله تعالى : {وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى}(٤)

ومن أضرب الاحتياط عنده الإتيان بلفظ الماضي ، ولكن المعنى للمضارع وذلك أنَّه إذا أراد الاحتياط للمعنى فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه متى كان هذا قد وقع واستقرَّ متوقَّع مترقَّب .(٥)

ومن الاحتياط عند ابن جني أيضًا ، إعادة العامل في العطف والبدل ، العطف نحو : مررت بزيد وبعمرو، فهذا أوكد معنى من : مررت بزيد وعمرو، والبدل كقولك :

---

(١) عجز بيت من بحر الرجز ، قائله : العجاج وصدره : أطرباً وأنت قِنَّسرِيُّ
انظر : ديوان العجاج ص ٦٦ ، ٦٧ والكتاب لسيبويه ٣٣٨/١ والمقتضب ٢٢٨/٣ والمخصص ٤٥/١ والتمام ص ١٢١ وابن الشجري ٢٦٢/١ والمغني ١٦/١ والهمع ص ١٨ وشرح شواهد المغني ص ١٨٠ والخزانة ٤/ ٥١١ واللسان (قنسوة)

(٢) انظر الخصائص جـ ٣ ص ١٠٣

(٣) سورة النحل آية ٥١.

(٤) سورة النجم آية ٢٠. وانظر الخصائص ١٠٤/٣

(٥) الخصائص جـ ٣ ص ١٠٥.

(مررت بقومك بأكثرهم) فهذا أوكد معنى من قولك: (مررتُ بقومك أكثرهم). (١)

وقد ذكر ابن جني هذه الأضرب من الاحتياط ، وقد نبه إلى كثرتها في كلام العرب.

هذا ما تناوله ابن جني عن الاحتياط ، وقد آثرت ذكره ليعلم القاريء أنَّ هذا الموضوع نبه عليه أحد الأعلام الأجلاء ، فذكر بعض الضروب ونبه إلى وجود ضروب أخرى ، فكان الهدف لديَّ البحث عن ضروب الاحتياط الأخرى وعرضها للقاريء بصورة استقصائية ، رجاء التوفيق من الله عز وجل .

رابعاً : **العلاقة بين اللفظ ، والمعنى ، والإعراب**.

يتجلى الاحتياط والحذر عند العرب في كلامهم في صور متعددة ومتنوعة سبق بيانها هذه الصور تبرز أنَّه مما لاشك فيه وجود علاقة وثيقة مترابطة بين اللفظ والمعنى والإعراب

وذلك أنَّ اللغة العربية شأنها شأن باقي اللغات تقوم في تكوينها على ركنين: اللفظ والمعنى ، ولا يمكن لأحدهما أن يغني عن الآخر.

أمَّا الإعراب فهو : الإبانة عن المعنى بالألفاظ قال ابن جني:(٢) " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنَّك إذا سمعت : أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه.

---

(١) الخصائص جـ ٣ ص ١١٠.

(٢) الخصائص لابن جني جـ ١ ص ٧٩.

فإن قلت: فقد تقول : ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعرابًا أصيلًا ،وكذلك نحوه قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو : أكلَ يحيى الكمثرى ، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ."

فذكر ابن جني تعريف الإعراب ، والغرض منه ، ثم ذكر أنَّ له إذا أخفى الإعراب بدائل حتى يتضح المراد من الكلام منها التقديم والتأخير ثم عدد بدائل أخرى للإعراب ومَثَّل لها بنحو :(ضربتْ هذا هذه) فعلم أنَّ الفاعل (هذه) من تأنيث الفعل.

وكذلك (كَلَّم هذه هذا) فعلم أنَّ الفاعل (هذا) لعدم تأنيث الفعل.

ومنها أيضًا التثنية والجمع وعلامتهما فيقال : (أكرمَ اليحييان البشريين) فالألف في "اليحييان " دليل على أنَّه الفاعل ، والياء في "البشريين " دليل على أنَّه المفعول ، وكذلك مثل بـ (ضرب البشريين اليحييون) فالياء في البشريين دليل على أنَّه مفعول والواو في "اليحييون" دليل على أنَّه الفاعل.(١)

وهكذا من وسائل الإبانة عن المعاني بالألفاظ.

(١) الخصائص جـ ١ ص ٨٠ وانظر شرح الكافية للرضي ٧٢/١

وأراها جميعًا تعود إلى الإعراب ، والإعراب أخذ من لفظ العرب ، وذلك لما يعزى إلى العربي من الفصاحة والإعراب والبيان ومن قول الرسول صلى الله عيه وسلم : " الثَّيِّبِ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا "(١)

وإنَّما جيء بالإعراب لما كانت معاني المسميين مختلفة وكان الإعراب الدال عليه مختلفًا أيضًا.(٢)

خامساً : وفاء العربية بحاجة أهلها.

تتسم اللغة العربية بالاتساع في تخصيص وحدات لغوية معينة لكل دلالة ، كما أنَّها دقيقة إلى أبعد مدى في التفريق بين الدلالات المتقاربة جدًا، ومن مظاهر ذلك الكفاية وهي قيام العربية بالتعبير عن كل ما يطلب منها التعبير عنه سواء في المجال اليومي ، أو في المجال الأدبي، أو في المجال العلمي .

فاللغة العربية إحدى اللغات الحية التي قامت على وجه الأرض ، وأدت رسالتها في الحياة كخير ما تؤدى الرسالات ، وعبَّرت في عصورها الأولى عن حاجات المجتمعات التي كانت تتخذها لغة يعبر بها عن مطالبها وحاجاتها.

ولم تجمد في ماضيها ، أو تقف عن السير مع الزمن والحياة بل تطورت وسارت مع كل مجتمع عربي.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده جـ ٤ ص ١٩٢، حديث ١٧٨٧٤ ورواه مسلم وأبو داوود والنسائي عن ابن عباس وعنه أحمد وابن ماجة عن عميرة الكندي.

(٢) الخصائص لابن جني جـ١ ص ٨١.

وما زالت اللغة العربية حتى الآن متسعة للتعبير عن الحياة وما جدَّ فيها.(١)

وقد تحدث العربي بالفطرة والسليقة دون علم له بقواعد النحو ، فالعربي لم يكن يعلم الفاعل والمفعول بالمعنى الذي يفهمه النحوي فلا يستطيع الأعراب الوافدون أن يفهموا النحوي ؛ لأنَّه يكلمه بمصطلحاته التي لا علم له بها .(٢)

وأستطيع أن أستنتج مما سبق ما يأتي:

١- وفاء العربية بحاجة أهلها على مرِّ العصور.

٢- إبانة اللغة عن المعاني بالألفاظ عن طريق الإعراب وما يقوم مقامه.

٣- الإعراب أخذ من لفظ العرب ؛ لأنَّه يعيِّن ويوضح ما يعنيه العربي دون لبس ، أو إبهام مستخدمًا كذلك وسائل الإعراب المختلفة بالفطرة والسليقة.

(١) كتاب الثروة اللفظية في اللغة العربية للأستاذ الدكتور/ محمد أحمد حماد ص ٢٥

(٢) انظر الثروة اللفظية في اللغة العربية ص ٤٨.

الفصل الأول

ضروب الاحتياط بالتمييز بين الشيء ، وقسيمه

ويشمل خمسة مباحث :

المبحث الأول

الضرب الأول : الاحتياط بالتمييز بين المذكر ، والمؤنث .

أول أضرب احتياط المتكلم العربي في كلامه لإيصال المقصود للسامع واضحًا جليًا : أنَّه ميَّز بين المذكر والمؤنث ، فأنث الفعل إذا احتاج إلى ذلك ، وأنث الأسماء ، والصفات ، والضمائر ، وأسماء الموصول ، وأسماء الإشارة ، والعدد ، وجعل لذلك كله علامة تميِّزه عن المذكر، وكل ذلك حتى لا يلتبس لدى السامع بين الأشخاص ، أو الأشياء من حيث ماهيتها وحقيقتها ، وإذا تركت هذه العلامة لسبب ما جعل العربي في كلامه دليلاً آخر ليعلم حقيقة المخبر عنه ذكرًا كان أو أنثى حقيقياً كان أو مجازياً .

فإن كان المؤنث حقيقياُ دخلته إحدى علامات التأنيث الثلاث (تاء التأنيث ، ألف التأنيث المقصورة ، ألف التأنيث الممدودة) تمييزاً للمؤنث عن المذكر احتياطاً وحذراً من اللبس .

ولم يدخلوا العلامة على المذكر لسببين :

١- أنَّ المذكر أخف عليهم من المؤنث ؛ لأنَّ المذكر أول وهو أشد تمكنًا (وإنَّما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أنَّ الشيء يقع على كل

ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى ؟)[١].

٢- أنَّ التأنيث فرع التذكير لذا وضعت العلامة في الفرع وتركت في الأصل لكون الفرع مفتقرًا إلى علامة تدل عليه ، وتُميِّزه عن الأصل ، وبه قال أكثر النحويين[٢].

وعليه وضعت العلامة للتمييز بينهما في الاسم كامرأة ، وشيخة ، وإنسانة ، وعلامة ، ورجلة ، وحمارة ، وأسدة.

وللتمييز بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة ، ومضروبة ، وجميلة ، وهو الكثير الشائع قال ابن هشام: (والغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة ، وقائم)[٣].

فإن خلا المؤنث من علامة التأنيث التي تفصله عن المذكر فهذا لا يعني خلو اللغة من نهج الاحتياط والحذر في التمييز بينهما ذلك أنَّها احتاطت بطريقة أخرى ، وبسبل متعددة تحت مسمى علامات التأنيث للخالي منها وهي :

١- ضمير المؤنث نحو: هي الشمسُ.

٢- الإشارة إليه نحو: هذه الشمسُ.

٣- لحوق التاء في الفعل نحو : طلعتْ الشمسُ .

٤- ظهور التاء في مصغره نحو : أُذينة.

---

(١) الكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٢٢.

(٢) المفصل للزمخشري ص ١٩٩ وانظر : شرح الكافية ١ / ٤٨ وأوضح المسالك ٢ / ٢٤٦ وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٩٣ و شذا العرف للحملاوي ص ١٠٤.

(٣) أوضح المسالك جـ ٤ ص ٢٤٧.

٥- حذف التاء من عدده نحو : ثلاث آبار؛ لأنَّ (بئر) مؤنث فذكر له العدد [١].

كما ظهر أنَّ أشهر علامات التأنيث التاء فهي تدخل على الأوصاف المشتقة المشتركة بين المذكر والمؤنث.

وبالبحث في علامات التأنيث أستنتج أموراً منها:

١- أنَّها لا تدخل على الأوصاف المختصة بالنساء كحامل ، ومرضع ، وعانس ، وفارك ، وثيِّب لوجود ما يميز المذكر من المؤنث لأنَّها صفات خاصة بالنساء لا يوصف بها الذكور.

٢- أنَّ التاء لا تدخل على الجامد ، واستثنى من الجوامد : إنسانة ، وفتاة ، ورجلة[٢].

٣- أنَّ هناك أوصافاً مشتقة مشتركة بين المذكر والمؤنث ولكنَّها لا تلحقها التاء ، وهذه الأوصاف يستوي فيها المذكر والمؤنث ، وإذا تركت هنا استغني عنها بتأنيث الفعل ، أو وجود قرينة تميز بين المذكر والمؤنث كالضمير ، وغير ذلك من الأدلة السابقة.

ولعلَّ هذا الأمر يثير الحيرة فكيف أنَّنا نتحدث عن الحيطة التي انتهجها العربي في كلامه في التمييز بين المذكر والمؤنث ، ورغم إنَّه توجد صفات مشتركة بينهما ، ولا توجد علامة تميز بينهما.

---

(١) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ١٠٤ وانظر أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٢٤٦.

(٢) شذا العرف للحملاوي ص ١٠٤.

وللحق لم أجد ما يبرر ذلك في كلام النحويين غير أنَّه يمكن إرجاع ذلك إلى القاعدة المشهورة التي تقول : لكل قاعدة شواذ وإن كانت هذه الصفات لا تعد في كلام العرب من الشاذ بل القياس فيها ترك العلامة في المؤنث ، فيستوي لفظ المذكر والمؤنث ، وهذه الأوصاف أذكرها في إيجاز كالتالي:

* فَعُول بمعنى فاعل نحو : رجل صبور ، وامرأة صبور.
* فَعِيل بمعنى مفعول نحو : رجل جريح ، وامرأة جريح.
* مِفْعَال نحو : مِنْحَار.
* مِفْعِيل نحو : مِعْطِير.
* مِفْعَل نحو : مِغْشَم (١).

٤- مما يستنتج أيضاً من دخول تاء التأنيث في الأوصاف المشتقة المشتركة بين المذكر والمؤنث أنَّ هناك ألفاظاً لحقتها تاء التأنيث لأغراض أخرى غير التأنيث ولكن كلها لا يخرج عن دورها في التمييز بين الأشياء من هذه الأغراض :

١- تمييز الواحد من جنسه نحو: لبن ولبنة.
٢- تمييز الجنس من واحده نحو : كمأ وكمأة.
٣- المبالغة نحو: راوية.
٤- زيادة المبالغة نحو : علَّامة.

(١) المفصل للزمخشري ص ٢٠ وانظر : أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٢٤٧ وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٩٤- ٣٩٥ وشذا العرف للحملاوي ص ١٠٥.

٥- التعويض عن فاء الكلمة كعدة ، أو عينها كإقامة ، أو لامها كسنة، أو التعويض عن مدة نحو: تزكية.

٦- لتعريب الأعجمي نحو : كيلجة في : كيلج اسم مكيال.

٧- تزاد في الجمع عوضًا عن ياء النسب الموجودة في المفرد نحو : أشاعثة ، وأزارقة.

٨- لمجرد التكثير في البنية نحو : قرية ، وغرفة.

٩- للإلحاق بالمفرد كصيارفة للإلحاق بكراهية[١].

ومما سبق نلحظ أنَّ التاء دخلت ولم يكن الغرض منها التأنيث ، وكذلك نلحظ العكس ، وهو أنَّ التاء قد لا تلحق المؤنث ، وكل ذلك يدل على أنَّ للغة أسرارًا كثيرة في هذا الباب المتسع وهو باب التأنيث .

ولكن أعود وأكرر أنَّ الأصل الغالب هو المعمول به ، وهو المعول عليه في اللغة العربية أمَّا ما تفرَّد وشرد ، أو حتى القليل لكنَّه قياس فإنَّه لا ينافي كون اللغة العربية تميزت بالاحتياط في إيصال المعاني واضحة بعيدة عن الإلباس والخلط .

ويندرج ضمن تأنيث الأسماء ما ورد من التمييز في الأسماء المبنية ، والمبهمة بين المذكر والمؤنث متمثلة في الضمائر ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول.

---

(١) شذا العرف للحملاوي – ص ١٠٦.

أولاً : تأنيث الضمائر وتذكيرها.

يجدر بي هنا أن أبيِّن كيف احتاطت العرب ، فميزت بين المذكر والمؤنث في الضمائر ، فمن طريقة صياغتها المختلفة يتضح للقاريء كيف احتاطت العرب في اختيار ألفاظ الضمائر .

فإذا تأملنا في ألفاظ الضمائر المختلفة متكلمًا كان ، أو مخاطبًا ، أو غائبًا منفصلاً كان ، أو متصلاً نلحظ أنَّ العرب قد ميزت بين المذكر والمؤنث في الأعم الأغلب منها ، ولكن تم رصد بعض الملاحظات التي من شأنها أن توضح بعض الأسرار في هذا الشأن ، وهي كالتالي :

أولها : أنَّ ضمائر المتكلم كلها متصلة ، ومنفصلة لا فرق فيها بين المذكر والمؤنث ، والعلة في ذلك أنَّهم استغنوا بالمتكلم ذاته في الدلالة على المقصود مذكراً كان ، أو مؤنثًا.

قال العكبري: (وأمَّا (نحن) فلفظ يقع على المذكر والمؤنث والجمع ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّهم استغنوا بالمتكلم عن دلالةٍ على معنى آخر.)[1]

بينما ذكر الرضي في علة ذلك أنَّها المشاهدة ، فهي تكفي للتمييز بين المتكلم المذكر ، والمتكلم المؤنث ، قال : (وضع المتكلم منها لفظين يدلان على ستة معاني المذكورة كضربت ، وضربنا ، فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث ، وضربنا بين الأربعة المثنى المذكر ، والمثنى المؤنث ، والمجموع المذكر ، والمجموع المؤنث ،

(١) المتبع جـ ٢ ص ٤٥٦

وإنَّما أشركوا في التكلم بين المذكر والمؤنث مفردًا كان ،أو غيــره لأنَّ المشاهدة تكفي في الفرق)[١].

فكانت قرينة المشاهدة عنده هي الفاصلة بين المذكر والمؤنث في ضمائر المتكلم قال : (فلمَّا لم يكن شرط المثنى والمجموع هو اتفــاق الاسمين والأسماء حاصلاً لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على وفق ما أجري عليه سائر الثنائي والجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للأمن من اللبس بسبب القرائن)[٢].

ثانيها : الأصل في ضمائر المخاطب المنفصلة (أنــت وأخواتهــا) (أن) كما كانت (أن) أيضًا الأصل في ضمير المتكلم (أنا) ، ثــم زيــدت التاء في الخطاب فقالوا : أنتَ بفتح التاء للمفرد المذكر ، وكسرت مــع المؤنث ، فقيل : أنتِ للتمييز بينهما.

وإنَّما اختير الفتح مع المذكر ؛ لأنَّه أولى به لأنَّه الأول وضعاً كما أنَّ الكسر من علامات المؤنث .[٣]

قال المالقي : (وفتحت هذه التاء في التذكير ؛ لأنَّه قبل المؤنــث وثان على المتكلم ، فأعطي ثان الحركات ، وهي الفتحة إذ هــي بعــد الضمة ، وكسرت في المؤنث ؛ لأنَّه الثاني على المذكر والثالــث علــى المتكلم فأعطي الكسرة التي هي الدرجة الثالثة من الضمة)[٤].

---

(١) شرح الكافية ٢ / ٧ وانظر : رصف المباني ص ١٧٠ وشرح ابن عقيل ١/ ٩٢

(٢) شرح الكافية جـ ٢ ص ٧.

(٣) المتبع للعكبري ٢ / ٤٥٦ وانظر : رصف المباني ص ١٧٠.

(٤) رصف المباني ص ١٧١.

وذكر الرضي أنَّهم لمَّا أرادوا التخفيف في التمييز بين المذكر والمؤنث فتحوا تاء الفاعل المخاطب مع المذكر وكسروها مع المؤنث (لأنَّ خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى ، وأيضًا هو مقدم على المؤنث فخصَّ للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث إلَّا الكسر)[١].

ثالثها : أنَّهم زادوا في علامة جمع المؤنث المخاطب(أنتن) حرفين إذ الأصل (أن) كما سبق فزادوا : تاءً ونوناً وزادوا في جمع المذكر : تاءً وميمًا ، وإنَّما فعلوا ذلك فرقًا بين ما هو ضمير لجمع الذكور وما هو ضمير لجمع الإناث[٢]

ففرَّقوا بين " أنتم " و"أنتنَّ " وكذا فرقوا بين "هم" و"هنَّ " فاختيرت "الميم" لجمع الذكور ، واختيرت "النون" لجمع الإناث[٣].

بيد أنَّهم لم يميزوا بين المذكر والمؤنث في :

١- ضمير الاثنين المتصل ، وهي الألف في نحو : قاما ، فهي للمؤنث والمذكر .

٢ - المنفصل في ضمائر التكلم (نحن).

٣ - المخاطب (أنتما) ، والغائب (هما).[٤]

رابعها : فتح كاف الخطاب مع المذكر ، وكسرها مع المؤنث ، والعلة في ذلك هي العلة فيما سبق مع تاء المخاطب وهي التمييز بين

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢ /٧ وانظر : الكتاب ٤ / ١٩٩ وشرح ابن عقيل ٩٦/١

(٢) المتبع للعكبري جـ٢ ص ٤٥٧ وانظر رصف المباني ص ٣٠٧.

(٣) المتبع للعكبري جـ ٢ ص ٤٥٩.

(٤) شرح ابن عقيل جـ ١ ص ٩٦ وانظر شرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ٧.

المذكر والمؤنث فاختير الأخف للمذكر ، لأنَّه أولى بالتخفيف من المؤنث[١].

خامسها : أنَّه يضاف لهاء الغيبة المتصل ألف للمفردة المؤنثة[٢] فيقال : إنَّها ، وضربها ، واسمها ، ويلحقها أيضاً النون للدلالة على جمع الإناث [٣]

وكان ذلك أيضًا معللًا بذات العلة السابقة ، وهي أنَّهم أرادوا التمييز بين المذكر والمؤنث.

قال المالقي : (القسم المبين للتأنيث هي الألف التي بعد هاء الإضمار المؤنث ، نحو: ضربتُها ، وأكرمتُها ، والأصل في المذكر في الهاء الضم مع الضمة ، والفتح مع الفتحة ، والكسر مع الكسرة ، نحو: ضربتُه ومررتُ به ، والواو والياء بعدها دليلان على التذكير، وفي المؤنث الهاء المفتوحة بعد الفتح وغيره وهو السكون ، والألف بعده لبيان التأنث ، مثاله : ضربتُها وأكرمتُها ، والهاء الأصل في الجميع)[٤]

فظهر من كلامه مدى تعويل العرب على وجوب التمييز بين المذكر، والمؤنث بعلامة ، وإن كانت الهاء أصلًا في المذكر، فإنَّه

(١) الكتاب لسيبويه ٤ / ١٩٩، ٢٠٨ وانظر رصف المباني ص ١٧١.
(٢) الكتاب ج٤ ص٨٩.
(٣) رصف المباني ص١٥.
(٤) رصف المباني ص١٥.

يضاف إليها ما يميزها عنه وهى الألف ، فيقال : ها ، والنون فيقال : هن نحو: ضربهن ، أو إنهن ، أو كلامهن.

ولذات العلة وهي التمييز بين المذكر والمؤنث حمل سيبويه على منع حذف الألف الواقعة بعدها هاء الضمير حتى لا يلتبس المذكر والمؤنث(١).

ثانياً: تأنيث أسماء الإشارة وتذكيرها.

كما انتهجت في الضمائر السالف ذكرها قريبًا فسأقوم هنا أيضًا بعرض ألفاظ الإشارة هادفة إلى إظهار كيف راعت العرب المشار إليه ، وحالته من حيث التأنيث والتذكير، واحتاطت له ، فكانت ألفاظ الإشارة كالتالي:

(ذا) للمفرد المذكر.

تا ، وتي ، وذِهْ ، وذِهِ ، بكسر الهاء باختلاس وإشباع ، وته بسكون الهاء وبكسرها باختلاس وإشباع للمفردة المؤنثة.

ذان ، وذين ، للمثنى المذكر ،وتان ، وتين ، للمثنى المؤنث.

أولاء : بالمد لجمع المذكر والمؤنث.

أولي : بالقصر لجمع المذكر والمؤنث.

ويلحق جميع ما سبق هاء التنبيه ، وقد عدّها الرضي خمسة وعشرين مع لحوق هاء التنبيه من ناحية ، ولحوق كاف الخطاب من ناحية أخرى(٢).

---

(١) الكتاب ج٤ ص١٩٠.

(٢) شرح الكافية للرضى ٢ /٢٩ وانظر : الكتاب لسيبويه ٦/٢ والمتبع للعكبري ٢ /٤٦٩ ورصف المباني ص٢٠٦ وأوضح المسالك لابن هشام ١٢٣/١ وشرح الألفية لابن عقيل١٢٤/١.

من العرض السابق لألفاظ الإشارة يتضح أمور لها علاقة مباشرة بموضوع البحث.

الأمر الأول : أنَّ أصل هذه الألفاظ جميعًا (ذا) وكان أصله (ذيَّا) بيائين فحذفت لامه ، وصار ذي ، فقلبت الياء الأخرى ألفًا[١].

الأمر الثاني : أنَّه كثر مصاحبة (هاء) التنبيه مع ألفاظ الإشارة استظهارًا لتحقيق المشار إليه عند السامع ، وإلفاتًا إليه ليعلم المراد[٢]، وهو ضرب من الاحتياط أيضًا.

الأمر الثالث : أنَّه إذا كان المشار إليه حاضرًا لم يُزَد شيء على الاسم ، وإن كان غائبًا زيدت الكاف فقيل : ذاك ، وهي كاف الخطاب. وهذا ما يثير العجب لديَّ إذ كيف يشار إلى الغائب بكاف الخطاب ، بل إنَّ العكبري يرى أنَّ كاف الخطاب ، دليل على غيبة المشار إليه[٣].

بينما يرى المالقي أنَّ هذه الكاف كالتاء في أنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنَّ ، فهي لا محل لها من الإعراب ، وجاءت لمجرد التوكيد[٤].

الأمر الرابع : وهو من أكثر الأمور هنا تعلقًا بالتذكير والتأنيث من ألفاظ الإشارة وهو أنَّ (تا) للمفرد المؤنث هي كالتاء في التي ، وأنَّ (ذي) كهي من هو ، و(تي) جمع فيها بين التاء والياء ، فلا تعد التاء

---

(١) المتبع ج٢ ص ٤٦٩، وانظر رصف المباني ص٢٠٦.

(٢) المتبع ج٢ ص ٤٧٠.

(٣) المتبع ج٢ ص ٤٧٠.

(٤) رصف المباني ص٢٠٦ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١ /٢٤٥.

والياء علامتين للمؤنث ، بل إنَّ تخصيصهما في المؤنث دون المذكر لأنَّهما يستخدمان في مواضع كثيرة كعلامتين للتأنيث ، كما في : أخت ، وبنت ، وكلتا(١).

فالتاء ليست هنا علامة للتأنيث ، ولكن اختيارها في ألفاظ الإشارة للمؤنث جاء من قِبَل كثرة استخدامها في علامات التأنيث ، فهو من حسن النظم في الكلام ، أو كما قال ابن مالك : هو من أجل استواء اللفظ(٢).

الأمر الخامس : فُرِّق في أسماء الإشارة بين المثنى المذكر ، والمثنى المؤنث على عكس ما سبق في الضمائر فقيل : (تان) في الرفع و(تين) في النصب والجر في المؤنث ، ويضاف لهما هاء التنبه فقيل : هاتان وهاتين ، أمَّا المذكر فهو : هذان وهذين(٣).

الأمر السادس : أنَّه اشترك الجمع بنوعيه مذكرًا كان أو مؤنثًا في لفظ واحد في أسماء الإشارة فقيل : أولى ، وأولاء ، ويضاف إليها الهاء فيقال : هؤلاء(٤).

ويضاف إليها الكاف عند الغيبة ، فيقال : أولئك على عكس الضمائر فقد ميِّز فيها بين : جمع المذكر ، وجمع المؤنث.

---

(١) شرح الكافية للرضى ج١ ص٣١.

(٢) شرح التسهيل ١ /٢٤٥ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١ /٢٣١- ٢٤٠.

(٣) انظر الكتاب ٢ /٦ وشرح الكافية للرضى ٢ /٢٩ وأوضح المسالك لابن هشام ١/١٢٣وشرح ابن عقيل ١ /١٢٤.

(٤) شرح الكافية للرضي ج٢ ص٢٩.

وألحظ هنا أنَّ مراعاة التذكير والتأنيث عكس فيها الأمر بين الضمائر ، وأسماء الإشارة.

بيان ذلك أنَّه اشترك المذكر والمؤنث في ضمائر المثنى ، واختلفا في الجمع ، بينما في أسماء الإشارة اختلفا في التثنية ، واجتمعا في الجمع ، وهذا يعني عدم اطّراد القاعدة في التذكير والتأنيث هنا.

الأمر السابع : قد تلحق اللام والكاف لـ (ذا) و(تا) ، فيقال : ذلك بفتح الذال للمذكر، وتلك بكسر التاء في المؤنث ، ولعل ذلك للتمييز بين المذكر والمؤنث من جهة ، ومن جهة أخرى اختير الفتح مع المذكر لخفته فهو الأنسب للأصل ، واختير الكسر مع المؤنث كما سبق في الضمير (أنتِ) فقويت الكلمة بالكسر وثقل التأنيث ؛ ولذا حذفت الألف من (تا) فقيل : (تلك)[١]

ثالثاً: تأنيث الأسماء الموصولة ، وتذكيرها.

إنَّ ألفاظ الأسماء الموصولة في طريقة صوغها شأنها شأن الضمائر احتاطت فيها العرب فميَّزت بين المذكر والمؤنث ، يظهر ذلك الاحتياط في الأمور الآتية :

الأمر الأول : أنَّ أصل أسماء الموصول جميعًا (الذي) بالإفراد والتذكير، فإذا أريد التأنيث قيل : (التي) تقلب الذال تاء كما في (ذا) و(تا) في أسماء الإشارة .[٢]

---

(١) المتبع للعكبري ج٢ ص٤٧٢.

(٢) شرح الكافية للرضى ج٢ ص٤٥.

الأمر الثاني : أنَّ اسم الموصول الموضوع لجمع المذكر قد يستعمل للمؤنث أيضًا(١)

الأمر الثالث: أنَّ (التي) تجمع على (اللاتي) على وزن (فاعل) من التي وهو اسم جمع كالخامل ، والباقر. (٢)

الأمر الرابع : جميع أسماء الموصول يميَّز فيها بين المذكر والمؤنث في المفرد ، والمثنى ، والجمع ، وهو بذلك يخالف الحال في الضمائر ، وأسماء الإشارة ، ففي الضمائر جاء ضميرا المتكلم (أنا ، ونحن) شاملي المذكر والمؤنث .

واشترك أيضاً المذكر والمؤنث في ضميري المثنى الغائب والمخاطب فقيل : هما ، وأنتما .

وفي أسماء الإشارة أشير إلى جمع المؤنث والمذكر بلفظ واحد فقيل : هؤلاء ، أمَّا اسم الموصول فقد روعي في جميع ألفاظه التمييز بين ما كان للمذكر ، وما كان للمؤنث إفرادًا ، وتثنية ، وجمعًا(٣)

ولعلَّ ذلك جاء من قبيل ورود المفرد في أسماء الإشارة للمؤنث (هذه) مقترنًا بالهاء ، وفي الموصول وجود التاء في (التي) فشيع ذلك الواضع على تأنيث مثناهما ولم يتوافر ذلك في الضمير (هي) ، ولعل ذلك لغياب عامل المشاهدة المتوافر في الضمائر وأسماء الإشارة إذ لا

---

(١) شرح ابن عقيل ج١ ص١٣٦

(٢) شرح الكافية للرضي ج٢ ص٤١ وانظر شرح التسهيل ج١ ص١٩٥

(٣) شرح ابن عقيل ج١ ص١٤٢.

دليل في أسماء الموصول على المخبر عنه ، أو قد يكون السبب ثقل أن يقال : همتان ، أو انتمتان.

الأمر الخامس : أنَّ لجمع المؤنث في أسماء الموصول ألفاظًا كثيرة وهي : اللاتي ، واللائي ، واللات ، واللاء ، واللوات ، واللواء ، قال الله تعالى: (وَالَّلاءِ يَئِسنَ) في قراءة ورش[١] ، وتعد اللواتي ، واللوائي جمعًا للجمع[٢]

الأمر السادس : (أي) إذا أريد بها المؤنث جاز إلحاق التاء بها ، سواء كانت موصولة ، أو استفهامية ، أو غيرهما ، نحو: لقيت أيهن لقيت ، وأيتهن لقيت ؟ وعدَّ ذلك الأندلسي من الشاذ كما نقل عنه الرضي[٣] ، كما شذ كلتهن ، وخيرة الناس ، وشرة الناس[٤] .

أمَّا بقية ألفاظ الموصول التي ليست نصًا بل مشتركة فيشترك فيها المذكر والمؤنث[٥] كما سبق بيان ذلك.

تأنيث الفعل :

أشرت فيما سبق إلى تأنيث الأوصاف ، والأسماء ، وما يندرج تحتها من ضمائر ، وأسماء إشارة ، وأسماء موصول.

---

(١) سورة الطلاق جزء من الآية ٤ وانظر القراءة في اتحاف فضلاء البشر ٢/٥٤٥

(٢) شرح الكافية للرضي ج٢ ص٤١ وانظر شرح التسهيل ج١ ص١٣٨.

(٣) شرح الكافية للرضي ج٢ ص٤١ .

(٤) شرح الكافية للرضى ٢ /٤١

(٥) شرح ابن عقيل ج١ ص١٤٢ وشرح التسهيل١/١٩٦ وأوضح المسالك ١ /١٣٠- ١٣٣.

وأعرض هنا لمحة مختصرة عن تأنيث الفعل ، ولكن تجدر الإشارة إلى أنَّ الفعل لا يوصف بكونه مؤنثًا أو مذكرًا، وإنَّما تأنيثه يعني أن يلحق به علامة دالة على تأنيث معموله من فاعل ، أو نائب فاعل ، أو اسم كان ، أو إحدى أخواتها .

وتأنيث الفعل يكون بلحوق أحد علامات التأنيث المختصة بالدخول على الفعل ، وهي التاء الساكنة في آخر الماضي ، نحو: (قامت) ، أو النون العلامة لجمع الإناث بعد تاء الفاعل نحو: ضربتن يا نساء ، أو التاء المتحركة في أول المضارع ، نحو: تَقوم هند ، أو يكون تأنيث الفعل من خلال إسناده إلى فاعل مؤنث ويكون الفاعل ضميرًا متصلًا مؤنثًا كنون النسوة ، أو ياء المخاطبة ، أو تاء الفاعل المكسورة فيقال: أَقْبَلْنَ – يُقبلنَ – أَقبِلن – وأنتِ تُقبلينَ – أقبِلي – أَقبلتِ(١).

وهى بذلك لا تعد دالة بمجرد ذكرها على صاحبها من حيث التأنيث، أو التذكير .

ويتجلى دور الاحتياط في تأنيث الفعل في صورة تستحق النظر والإعجاب ؛ ذلك أنَّ المتكلم يدرك بذهنه نوع الفاعل من حيث التذكير والتأنيث قبل ذكره فيؤنث له الفعل إن كان الفاعل مؤنثاً ، ويترك الفعل بلا تأنيث إن استحضر كونه مذكراً .

(١) انظر الكتاب لسيبويه٢/٣٦ وشرح التسهيل ٢/١١٠والمتبع للعكبري ٢ /٥٨٧ ورصف المباني ص٣٦٠ والجنى الداني للمرادي ص٥٧ ، ١٤٩وشرح ابن عقيل ١/ ٢٦ و١/٤٣٢ بتصرف

مواضع تأنيث الفعل :

مما يلزم ذكره هنا أن أذكر المواضع التي يجب فيها تأنيث الفعل للفصل بين المسند إليه المذكر ، والمؤنث وذلك في موضعين :

الأول : أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث منفصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي ، والمجازي نحو: هند قامت ، والشمس طلعت.

الثاني : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث نحو: قامت هندٌ ، فإذا كان الفاعل مجازي التأنيث فلا يلزم تأنيث الفعل فيقال : طلع الشمسُ ، وطلعت الشمسُ [١] ، والعلة في جواز التأنيث وعدم التأنيث في الفعل إذا كان فاعله مجازياً أمران :

الأمر الأول : أنَّ التأنيث لفظي غير حقيقي واللفظي ضعيف ، فضعفت العناية به.

الأمر الثاني : أنَّ هذا المؤنث في معنى المذكر ؛ لأنَّ " الدار" مثلاً و"المنزل "و"المسكن " متقاربات في المعنى ، فالتذكير يحمل على المعنى كما حمل لفظ المذكر على التأنيث المعنى في قولهم : جاءتني لسان فلان أي : رسالته ، وجاءتني كتابه أي : صحيفته [٢].

فعلم مما سبق أنَّ الاحتياط هو الحاجة التي دعت إلى تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً وذلك بالتمييز بين ما يسند إلى مذكر كقام محمد ، وما يسند إلى مؤنث كقامت هند ، فتأنيث الفعل يعد قرينة لفظية تعين

---

(١) شرح الكافية للرضي ، ج٢ ، ص١٦٩ وانظر : المتبع ج١ ص٢٤٦ ورصف المباني ص١٦٦، ١٦٧ وشرح ابن عقيل ج١ ص٤٣٢.
(٢) المتبع للعكبري ج١ ص ٢٤٧، ٢٤٨.

الفاعل من المفعول في التقديم والتأخير إذا خفي الإعراب نحو: ضربت هند هذه(١)

وإن كان الناظر المدقق يلحظ أنَّ تأنيث الفعل غير ضروري للأسباب الآتية :

الأول : أنَّ وجود الفاعل ، أو نائب الفاعل دال في حد ذاته على حقيقته من حيث التأنيث والتذكير ، فإذا قيل : قام محمدٌ ، وقامت هندٌ ، فبذكر محمد وهند تبين أنَّ المسند إليه مذكراً ، أو مؤنثاً فلا داعي إذن لإلحاق علامة للفعل دالة على التأنيث .

الثاني : أنَّ هذه العلامة لن تكسب الفعل تأنيثاً إذ لا يوصف الفعل بتذكير ولا بتأنيث كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

الثالث : أنَّ الفعل سابق في الذكر على المسند إليه فكيف تلحق العلامة قبل ذكر المسند إليه وهو لا يعلم نوعه من حيث التذكير ، أو التأنيث ، وبمعنى أوضح كيف أنث الفعل للفظ لم يذكر بعد ؟

وتأكيداً لما سبق فإنَّ ما يدعو إلى ضرورة تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً أنَّ الفاعل مستحضر في الذهن عند ذكر الفعل ، فإنَّ المتكلم لا يخبر بشيء إلَّا بعد مشاهدته ، أو سماعه ، أو ذكر حكاية حاضرة في ذهنه ، فالمسند إليه ليس غائباً عنه أثناء الإخبار عنه ، وهذا من قبيل الاحتياط في الكلام .

وإنَّما ذكرت ذلك في هذا المقام لأبين للقارئ ، وأبرز له شيئاً من أسرار التأنيث والتذكير ، وهى كثيرة ليس لمثلي حصرها "والله أعلم" .

---

(١) شرح الكافية للرضي ج١ ص٧٢.

تأنيث الحرف :

الحرف مثل الفعل في كونه لا يوصف بتذكير ولا بتأنيث ، وإنَّما ما يتصل به من الأسماء والضمائر ، وغيرها هي ما توصف بذلك ، ولكن يوجد من الحروف ما لحقته التاء وهى ثلاثة ألفاظ : (رُبَّ) في قولهم: ربَّما فعلت ، و(ثمَّ) في قولهم :" ثمَّت قمت" ، و(لاتَ) في قوله تعالي: " وَلَاتَ حِينَ مَنَاص "(١)(٢) ، ولا تكون التاء في هذه الكلمات الثلاث إلَّا مفتوحة في الوصل ، فإذا وقفت عليها سكنت ، وإنَّما ذلك للتمييز بين الاسم والفعل والحرف – ضرباً من الاحتياط – إذ الحرف أضعف منهما ؛ لأنَّها إذا حُرِّكت قوَّت الحرف ، وكانت بالفتح تخفيفاً ، ولا تفيد هذه التاء في المواضع الثلاثة تأنيثاً في المعنى لما دخلت عليه ، بل لتأنيث الكلمة لا غير(٣).

وأضاف المرادي رابعاً لهذه الثلاثة وهي : لعلَّت(٤).

تأنيث العدد :

بعد أن ذكرت تأنيث الأسماء ، والصفات ، والفعل ، والحرف أخص بالذكر تأنيث العدد ، وإن كان يندرج تحت الأسماء والصفات إلَّا أنَّ عنايتي به قد زادت ؛ نظراً لأنَّ العدد يظهر للمتحدث بالعربية في صورة المخالف لما ذكرنا قبل من احتياط العرب في كلامها وأنَّها راعت

---

(١) سورة ص آية ٣

(٢) رصف المباني للمالقي ص١٦٩.

(٣) رصف المباني للمالقي ص١٦٩ وانظر : الجنى الداني ص٥٨ وشرح ابن عقيل ١ /٢٦

(٤) الجنى الداني ص٥٨.

الفصل بين المذكر والمؤنث إلَّا أنَّ العدد بعضه يخالف المعدود من حيث التذكير والتأنيث ، وهو أمر لافت للنظر داع إلى التدقيق عند ذكر المواضع التي يخالف فيها العدد معدوده ، أو يوافقه تذكيراً وتأنيثاً .

وأبدأ بأقلها وهو العدد : واحد واثنان ، فإنَّهما يذكران مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث بحيث إذا جاءا بعد المعدود فإنَّهما يطابقانه تذكيراً وتأنيثاً ويعربان صفتين نحو : قرأت كتاباً واحداً ، وقصتين اثنتين ، وقرأت قصة واحدة ، وكتابين اثنين .

وهذه المطابقة هي ما تسري على نهج العرب واحتياطهم لتحقيق الفصل والتمييز بين المذكر والمؤنث ، وهو ما ينبغي من الناحية العقلية ، وهو أيضاً ما يرجى من اللغة من التوافق ، وهو ما يقتضيه القياس قال الرضى: (واحد ، واثنان للمذكر ، وواحدة واثنتان، وثنتان للمؤنث ، جرى واحد واثنان في التذكير والتأنيث على القياس ذو التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر.)[١]

واعتبر الرضي أنَّ التاء في : اثنتان واثنتين للتأنيث مثل التاء في: بنت فهي بدل من الياء التي في : ثني .[٢]

أمَّا ابن مالك فقد علل عدم وجود تمييز للعددين : واحد واثنين هو معرفة جنس المعدود من خلال لفظ العدد ، قال : (لأنَّ الشيء إذا اقتصر

(١) شرح الكافية للرضي ج٢ ص١٤٦

(٢) شرح الكافية للرضي ج٢ ص١٤٧.

على واحده ، أو مثناه عرف جنسه ، فلذلك اقتصر في الثلاثة فما فوقها على عدد مفسر)[١].

فإذا وصلنا إلى العدد (ثلاثة إلى العشرة)، وكانت هذه الأعداد مفردة ، فإنَّ هذا النهج ما يلبس أن ينتقد ، فيؤنث العدد إذا كان معدوده مذكرًا ، ويذكر إذا كان معدوده مؤنثًا ، نحو: فاز ثلاثة طلاب ، واشتريت أربع قصص[٢].

فخالفوا فيها ما هو ثابت في اللغة من ضرورة التوافق بين الشيء وعدده كما توافق الضمير وصاحبه ، وغير ذلك مما سبق.

وقد حاول النحويون بيان السر وراء ذلك لا سيما أنَّ الاختلاف بين العدد والمعدود تذكيراً وتأنيثاً قياسي ، وليس شاذاً.

بل الشاذ في تلك الأعداد هو توافقها لا اختلافها ، فقد ورد الكلام الفصيح بها في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وأشعار العرب.

ولم تأت هذه الأعداد متوافقة مع معدودها إلَّا إذا تقدم المعدود فإنَّه يجوز المطابقة والمخالفة تأنيثاً وتذكيراً نحو : نجحت طالبات تسعة ، أو تسع ، وجاء رجال تسع ، أو تسعة[٣].

---

(١) شرح التسهيل ج٢ ص٣٩٥.

(٢) الكتاب لسيبويه ١ /٢٠٦، وانظر شرح الكافية للرضي ٢ /١٤٦.

(٣) المتبع للعكبري ج٢ ص٥٨١ ، وانظر : شرح ابن عقيل ج٢ ص٣٧٢ ،

العلة في الاختلاف بين العدد والمعدود من (ثلاثة إلى عشرة) تذكيراً وتأنيثاً .

أكثر النحويين على أنَّ هذه الأعداد أسماء جموع مثل : (زمرة) ، و(فرقة) ، (أمة) فحقها أن تؤنث كهذه النظائر فأعطيت ما هو من حقها في حال المذكر لكونه سابق الرتبة فلمَّا أرادوا عد المؤنث لزمهم أن يميزوا بينه وبين المذكر فلم يكن إلَّا حذف التاء(١).

وهذا يعني أنَّ الأصل في الأعداد من (ثلاثة إلى عشرة) تكون مؤنثة ، ولمَّا كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً اختير الأصل للأصل ، وهو التأنيث مع المذكر ، واختير الفرع وهو التذكير مع المؤنث لكون المؤنث فرعاً عن المذكر(٢).

وذكر العكبري في سبب إلحاق التاء في العدد إذا كان المعدود مذكراً ألخصها فيما يلي :

١- أنَّ العدد جماعة ، والجماعة مؤنثة ، والأصل أن تثبت الهاء في جميع أسماء العدد لذلك جاء مع المذكر على الأصل ، وإنَّما ذكر العدد مع المؤنث للتمييز بينه وبين المذكر .

٢- أنَّ العدد هو المعدود في المعنى فتأنيث المضاف يغني عن تأنيث المضاف إليه لئلَّا يجمع بين علامتي تأنيث.

٣- أنَّ العدد جمع ، والجمع يحمل تارة على اللفظ ، وتارة على المعنى كقولك : قام الرجال ، وقامت الرجال ، فجاء العدد مع المذكر على اللفظ ومع المؤنث على المعنى.

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٤ /٢١٠ (المحقق) وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ /٢٩٨.
(٢) أوضح المسالك لابن هشام ٤ /٢١٠ (المحقق).

٤- أنَّ الهاء ليست للتأنيث بل للمبالغة كراوية ، وهى تدخل على المذكر كذلك دخلت على العدد مع المذكر(١).

وأرى أنَّ هذه الأوجه جميعها تقوم بإقناع القارئ والباحث عن العلة في تلك المخالفة التي حيرت متلقي اللغة لا دارسها.

وممن أسهم بعمق في بيان كيف خالفت هذه الأعداد لمعدودها تذكيراً وتأنيثاً الرضي ، فقد ذكر أنَّ الأقرب أن يقال : إنَّ ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في الأصل فإنَّهم يعبرون دائماً عند إطلاق العدد فيقولون : ستة ضعف ثلاثة ، وثمانية ضعف أربعة قبل استعماله مع المعدود فلا يقال في مطلق العدد : ست ضعف ثلاث ، وإنَّما جاء على التأنيث في أصل وضعه ؛ لأنَّ كل جمع إنَّما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين(٢).

فالعدد عنده يحمل خصوصية عن بقية العوارض فإنَّه يعبر عن الكم ، وكانت الأعداد للتعبير عن العدد فقط ، ثم طرأ عليها معنى الوصف فقد صار معنى : (رجال ثلاثة) رجال معدودة بهذا العدد.

وقد غلب معنى الوصف عليها إذ يكثر في كلامهم : ثلاثة رجال ، وهذا أكثر من قولهم : رجال ثلاثة ، فلمَّا غلب معنى الوصفية عليها ، واستعملت غير تابعة لموصوفها فأنثت مع المذكر ، وذلك مراعاة لأصل هذه الألفاظ(٣)

(١) المتبع للعكبري٢ /٥٨٩ وانظر : الثمانيني ص٢٢٩ وشرح الواسطي ص٢٤٤ واللباب ص٢٥٩.
(٢) شرح الكافية ج٢ ص١٤٧.
(٣) شرح الكافية للرضى ج٢ ص١٤٧.

وأمَّا ما ورد في غير الثلاثة إلى العشرة من ألفاظ العدد ، وقد وافقت المعدود في التذكير والتأنيث فقد جرى مجرى الصفات المشتقة في التمييز بين المذكر والمؤنث بالتاء مطرداً[١].

وهكذا طرح لنا الرضي كيف خالفت بعض الأعداد معدودها ؟ وكيف وافقت بعض الأعداد معدودها ؟ فالأول مراعاة للأصل ، والثاني تماشياً مع القاعدة في الأوصاف المشتقة رغم جمود هذه الأعداد التي وافقت معدودها ، وهذه الأعداد التي فوق العشرة لم تؤنث على الأصل كما فعل في (الثلاثة إلى العشرة) ؛ لأنَّ العدد لم يبق عين الموصوف المؤنث فأصل :عشرون درهماً مثلاً : دراهم عشرون وأصل :(مائة رجل) و(ألف درهم) : رجال مائة ، ودراهم ألف.

ولم توافق أيضاً الأعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث إذا جرت عليها ؛ لأنَّ أواخر عشرون وأخواتها لزمها : الواو والنون والتاء، ولزم آخر المائة : التاء فتتبعها الألف في ترك الموافقة.

فلمَّا لم توافق موصوفاتها إذا جرت عليها لم توافقها أيضاً إذا أضيفت إليها فقيل: (ألف رجل) و(ألف امرأة) و(مائة رجل) و(مائة امرأة)[٢]

وهذا ما قدمه الرضي في عدم مراعاة التذكير والتأنيث في ألفاظ العقود ، ومائة ، وألف.

---

(١) المرجع السابق ج٢ ص١٤٧.

(٢) شرح الكافية للرضي٢ /١٤٨ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ /٤٠٠- ٤٠٢

ومع كون التأنيث مع المذكر ، والتذكير مع المؤنث من غريب اللغة حيث إنَّ التاء وضعت مع المذكر ، وحذفت مع المؤنث إلَّا أنَّ اللغة سماع وتلقي حتى أنَّ المتلقي حينما يسمع : ثلاثة يعلم أنَّ المعدود الذي لم يأت ذكره بعد مذكراً ، وهكذا دون استحضار منه لما ينبغي من وجوب التأنيث مع المذكر ، وبهذا صارت التاء مع العدد من (ثلاثة إلى عشرة) علامة لتذكير المعدود .

وقد انفرد باب العدد عن بقية الأبواب النحوية لاختصاصه بالدلالة على الكم وتحقق الاحتياط فيه ولكن بصورة مختلفة اتساقاً مع هذا الانفراد ، فإنَّ مراعاة التمييز بين المذكر والمؤنث ما زالت قائمة فيقال في المذكر : ثلاثة رجال ، وفي المؤنث : ثلاث نساء ، فلم يحدث لبس بين المذكر والمؤنث ، ولم يحتج الكلام إلى قرينة لتبين جنس المعدود.

فمن صور الاحتياط في هذا الباب مراعاة حال المعدود تذكيراً وتأنيثاً مع بعض الأعداد رغم خصوصية باب العدد لدلالته على الكم إلَّا أنَّهم لم يغفلوا حال المعدود في كل المواضع ، فقد راعوا حال المعدود في أمور كثيرة متعلقة بالعدد والدليل على ذلك ما يلي:

١- أنَّهم يراعون حال المعدود من خلال المفرد ، فإن كان المفرد مذكراً أنِّث العدد ، وإن كان المفرد مؤنثاً ذكِّر العدد . [١]

والعبارة الملائمة أن يقال : إذا كان المفرد مذكراً وضعت التاء في عدده ، وإن كان المعدود مؤنثاً حذفت التاء ، فإن هذه التاء لم تعد في باب العدد علامة على التأنيث ، وما أريد التأكيد عليه أنَّ رجوعهم

(١) الكتاب لسيبويه ج٣ ص ٥٦٢.

للمفرد للتعرف على جنسه من حيث التأنيث والتذكير يثبت عدم إغفالهم لحال المعدود تذكيراً وتأنيثاً.

٢- أنَّه لا يحكم على الواحد في التذكير والتأنيث بحال لفظه بل بحال ضميره فإنَّ " طلحة " بحال اللفظ مؤنث ، ومع ذلك لا يذكَّر معه العدد فلا يقال : ثلاث طلحات ، بل روعي كونه مذكراً بحال ضميره وأنَّه في حقيقته مذكراً فيقال : ثلاث طلحات.

ولا يعتد أيضاً بحال معناه فلا يقال : ثلاث أشخص على إرادة نسوة بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فهو ما يحدد حقيقة المعدود من حيث التذكير والتأنيث ، وليس اللفظ والمعنى فكما يقال : طلحة حضر ، وهند شخص جميل ، بالتذكير فيهما تقول في العدد : ثلاثة طلحات ، وثلاثة أشخاص بالتاء فيهما(١).

والناظر هنا يلحظ أنَّ باب العدد الذي يجري فيه ما يعد مخالفة لباب التأنيث والتذكير إلَّا أنَّه أكثر أبواب النحو دقة في مراعاة حال المعدود واستبيان جنسه لا لفظه.

٣- إذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال الموصوف المعنوي قال تعالى: (فلَهُ عَشرُ أَمثَالِهَا)(٢).

والتقدير : فله عشر حسنات أمثالها فروعي حال الموصوف ، وهو حسنات لا حال الوصف ، وهو أمثالها فإنَّ أمثالها : جمع مثل ،

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٤ /٢١٦ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ /٣٩٨

(٢) سورة الأنعام آية رقم (١٦٠).

والمثل مذكر ومع ذلك جاء المعدود بدون تاء مراعاة للموصوف المحذوف ، وهو حسنات.

كما تقول : عندي ثلاثة ربعات بالتاء إذا قدرت رجالاً ، وبتركها إذا قدرت نساء ، ولهذا يقولون : ثلاثة دواب بالتاء إذا قصد ذكور ؛ لأنَّ الدابة صفة في الأصل ، فإنَّهم قالوا : ثلاثة أحمرة دواب[١].

وكان الداعي لدى أصحاب اللغة العربية هو الاحتياط والحذر في الكلام ليصل المعنى المقصود واضحاً بلا غموض .

٤- إذا كان المعدود اسم جنس ، أو اسم جمع يكون التأنيث والتذكير بحسب حالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميره فتقول : (ثلاثة من الغنم) بالتاء ؛ لأنَّك تقول : غنم كثير بالتذكير ، وثلاث من البط بترك التاء ؛ لأنَّك تقول : بط كثيرة بالتأنيث ، وثلاثة من البقر ، أو ثلاث ؛ لأنَّ في البقر لغتين التذكير والتأنيث [٢].

٥- يغلَّب المذكر على المؤنث قال سيبويه : (وتقول : هذا حادي أحد عشر إذا كن عشر نسوة منهن رجل ؛ لأنَّ المذكر يغلب المؤنث ، ومثل ذلك قولك : خامس خمسة إذا كن أربع نسوة فيهن رجل كأنَّك قلت : هو تمام خمسة)[٣].

وبعد فإنَّ هذه بعض أسرار التذكير والتأنيث في العدد وللناظر المدقق يجد أنَّه باب يحتاج إلى عناية في بيان علة عدم الموافقة بين

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ج٤ ص٢١٨.

(٢) شرح التسهيل ج٢ ص٣٩٨ وانظر : أوضح المسالك لابن هشام ج٤ ص٢١٤.

(٣) الكتاب ج٣ ص٥٦ وانظر ص ٥٦٤.

العدد والمعدود تذكيراً وتأنيثا ، وإن كان هذا ليس عاماً في كل باب العدد كما سبق بيان ذلك .

فإنَّ أغلب الأعداد روعي فيها الأصل في التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث ، وأنَّ ما خولف فيه ذلك هو في العدد من ثلاثة إلى عشرة ، وكان ذلك أيضاً رجوعاً للأصل ؛ لأنَّ أصل هذه الأعداد أن تكون مؤنثة ، فأعطيت للمذكر الذي هو الأصل ، وذكرت مع المؤنث للتمييز بين المذكر والمؤنث ، وهذا هو النهج المطرد المستمر في اللغة العربية.

كما أنَّ أبواب النحو الأخرى لم تخل من ورود هذه المخالفة ، فقد وجدتُ ألفاظاً كثيرة مذكرة ، وقد لحقتها التاء سواء كانت أعلاماً كطلحة، أو صفات كعلَّامة فلا غرابة إذن من ورود ذلك في باب العدد ذي الخصوصية والانفراد لدلالته على الكم دون سائر أبواب النحو.

وهذا لا يُعدُّ تخلياً عن الاحتياط في الكلام ، فقد يكمن الحذر والحيطة في هذا الباب في صورة أخرى تميزه عن بقية الأبواب ، وهذا لون من الاحتياط .

المبحث الثاني

الضرب الثاني : الاحتياط بالتمييز بين المفرد ، والمثنى ، والجمع.

احتاطت العرب بين المفرد كواحد من الأشياء ، أو الأشخاص ، وبين المثنى ، وهو واحد أضيف إليه آخر من جنسه ، وبين ما هو أكثر من ذلك ، وهو الجمع سواء كان ثلاثة ، أو ما فوقها إلى ما لا نهاية سواء كان الجمع للمذكر السالم ، أو للمؤنث السالم ، أو كان جمع تكسير لقلة ، أو كثرة ، كل ذلك تناوله النحويون في تقسيم الاسم من حيث الكم .

ومن بين أقسام الكلمة : الاسم ، والفعل ، والحرف لا يوصف غير الاسم بكونه مفرداً ، أو مثنيً ، أو جمعاً.

أمَّا الفعل فإنَّه إن أسند إلى الواحد ، وهو المفرد سواء أكان المسند إليه اسماً ظاهراً ، أو ضميراً فإنَّ صيغة الفعل لا تتأثر بذلك أمَّا إن كان المسند إليه مثنى ، أو جمعاً فقد تلحق الفعل علامة دالة على ذلك ، أو لا تلحق وفقاً لقواعد إسناد الفعل إلى الضمائر.

أمَّا الحرف فهو لا يتأثر بالضمائر المتصلة به كما هو الحال في الفعل.

أوجه التمييز بين المفرد ، والمثنى ، والجمع :

بناءً على ما سبق كان لزاماً علىَّ أن أتناول بإيجاز أوجه التمييز بين الإفراد ، والتثنية ، والجمع لإظهار مدى احتياط العرب في كلامها بالتمييز بينها لإزالة اللبس.

أولاً : تعريف كل من المفرد ، والمثنى ، والجمع .

وأول وجه من وجوه التمييز بين الإفراد ، والتثنية ، والجمع هو تعريف كل منها من الناحية النحوية لا غير ، فإنَّ العرب لم يعنها وضع تعريف لما ينطقون به.

أمَّا المفرد: فهو ما دل على الواحد من حيث الكم وهو الأصل .

وأمَّا المثنى : فكثر تعريفه في كتب النحو فقيل فيه :

هو : جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً(١).

ومنهم من يُعرِّفه وفقاً للزيادة اللاحقة بالمفرد فقال : هو ما لحق آخره ألف ، أو ياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة لتدل على أنَّ معه مثله من جنسه(٢).

أو هو : ضم اسم إلى اسم مثله فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما(٣).

واختصروا في تعريفه فقالوا : هو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين(٤).

أمَّا جمع المذكر السالم فهو : جعل الاسم دليل ما فوق الاثنين(٥) ، أو هو : ما جمع بواو ونون ، أو ياء ونون(٦).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٥٩.

(٢) شرح الكافية للرضى ج٢ ص١٧١ وانظر شرح ابن عقيل ج٢ ص٥٨.

(٣) الإيضاح للزجاجي ص١٢١.

(٤) أوضح المسالك لابن هشام ج١ ص٤٧.

(٥) شرح التسهيل لان مالك ج١ ص٦٩

(٦) أوضح المسالك لابن هشام ج١ ص٤٨.

أمَّا جمع المؤنث السالم فهو : ما جمع بألف وتاء مزيدتين كهندات ومسلمات(١).

أمَّا جمع التكسير فهو : ما تغيَّرت فيه صيغة الواحد إمَّا بزيادة كصنو وصنوان ، أو بنقص كتخم وتخمة ، أو بتبديل شكل كأَسَد وأُسْد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرِجَال ، أو بنقص وتبديل شكل كرُسُل ، أو بهن كغِلمَان(٢).

ثانياً : **التمييز بالعلامة** .

قد ظهر من تعريف كل من : المفرد ، والمثنى ، والجمع أنَّ لكل واحد علامة وأبرز العلامات توجد بين المثنى ، وجمع المذكر السالم ، فعلامة المثنى هي : الألف والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب والجر مع فتح ما قبل الياء وكسر النون ، وعلامة جمع المذكر السالم هي : الواو والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب والجر مع كسر ما قبل الياء وفتح النون.

وبهذا يظهر أنَّه يتميز كل منهما عن الآخر في ثلاث :

١ – الألف للمثنى والواو للجمع .

٢ – فتح ما قبل الياء في المثنى وكسرها في الجمع .

٣ – كسر النون في المثنى وفتحها في الجمع(٣).

---

(١) أوضح المسالك ج٤ ص٢٦٤.

(٢) شرح ابن عقيل ج٢ ص٤١٥.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ /٧١، ٧٣ وانظر : المتبع للعكبري ١ /١٩٧والايضاح للزجاجي ص١٢١ وأسرار العربية لابن الأنباري ص٢٢ وشرح ابن عقيل ١ /٦٠

وعلامة التثنية والجمع تعد قرينة لفظية تكشف اللبس إذا خفي الإعراب كما قال ابن جني ، فهي تعين الفاعل من المفعول في التقديم والتأخير مثل : أكرم اليحييان البشريين[١] فإذا جاء الجمع على صورة المثنى كجمع (مصطفى) على : مصطفين بفتح ما قبل الياء فإنَّهم قالوا في المثنى : مصطفيين ببقاء الياء في المثنى ، وحذفها في الجمع للتمييز بينهما[٢].

وحول اختيار الألف والنون ، والياء والنون للمثنى ، واختيار الواو والنون ، والياء والنون للجمع ثار جدل بين النحويين ، ذلك لأنَّ هذه الحروف استخدمت لإفادة شيئين :

الأول : أنَّها علامة على التثنية أو الجمع .

الثاني : أنَّها علامة إعراب رفعاً ونصباً وجراً .

وقد ردَّ النحويون على التساؤل القائم حول هذه العلامة هل هي علامة إعراب أم أنَّها علامة للتثنية والإعراب معاً أم غير ذلك ؟ وحاولوا إبراز العلة في اختيار هذه العلامة للمثنى ، وتلك للجمع دون العكس على ما سيأتي إيضاح ذلك.

---

(١) الخصائص ج١ ص٨٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١ ، ٩٦ والمتبع للعكبري ٢٠٦/١ والإيضاح للزجاجي ص ١٢٥

رأي النحويين في الزيادة اللاحقة لكل من المثنى، وجمع المذكر السالم .

كان لابد هنا من إبراز رأي النحويين في إلحاق واختيار زيادة المثنى ، وجمع المذكر السالم ، والذي أدركته من اطلاعي على ما ذكره النحويون في هذا المقام أنَّ النحويين اختلفوا في تلك الزيادة من ذلك اختلافهم في هل هي علامة إعراب أم أنَّها الإعراب ذاته أم غير ذلك ؟ كما سيأتي بعد كما أنَّهم اختلفوا في العلة في جعل المثنى وجمع المذكر السالم معرباً بالحروف وليس بالحركات .

والذي يظهر أنَّ العلة هي التمييز بين المثنى ، وجمع المذكر السالم من جهة ، وبينهما وبين المفرد من جهة أخرى.

وأعرض بعض الآراء التي من شأنها إيضاح العلة في ذلك بإيجاز:

١- العلة في إعرابهما بالحروف لا بالحركات .

من ذلك ما ذكره العكبري الذي جعل علة ذلك من وجهين :

الأول : أنَّ الحركات موجودة في الواحد فلا يصح دلالتها على المثنى والجمع.

الثاني : أنَّ المحذوف في التثنية والجمع اسم دال على مسمى فهو كالاسم الأول ، وما هذه سبيله يحتاج إلى دليل قوي ، والحرف أقوى من الحركة فعدل إلى زيادة . (١)

(١) المتبع ج١ ص١٩٦.

وفي كلامه إشارة إلى أنَّ الغرض من التثنية الاختصار فإنَّ لفظ (المحمدان) بديل عن قولهم : محمد ومحمد ، وهذا يدل على أنّ التثنية أصلها العطف .

قال العكبري: (ولا يجوز أن يكون المزيد حرفاً واحداً ؛ لأنَّ التثنية والجمع لهما ستة أحوال : الرفع ، والنصب ، والجر في كل واحد منهما ، فاحتيج إلى أكثر من حرف .) (١)

وكذلك الجمع فهو يدل على الثلاثة كما دل المثنى على اثنين فاحتيج إلى علامة(٢).

فلا دليل على التثنية والجمع بدون زيادة حتى يميز بين الواحد وبينهما(٣).

ولذا قال الزجاجي في إيضاح ذلك : (وهذه الحروف أعني الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء فيهما ، لو سقطت بطلت دلالة التثنية ، وإنَّما كمل كل شيء من هذا اسماً للتثنية وللجمع بأحد هذه الحروف ، فمحلها كمحل الألف من (أرطى) التي بها كمل بناء الاسم)(٤).

٢- رأي النحويين في اختيار الألف للمثنى ، والواو للجمع .

---

(١) المتبع ص١٩٦.

(٢) الايضاح للزجاجي ص١٢١.

(٣) المتبع للعكبري ج١ ص١٩٦.

(٤) الايضاح ص١٣٣ وانظر : الكتاب لسيبويه ج١ ص ٥ ، ٦.

واستكمالاً لرأي النحويين في تلك الزيادة ، فقد ذهبوا إلى بيان العلة في اختيار تلك الحروف بعينها الألف ، والواو ، والياء ، والنون وقد ذكروا ما ملخصه : أنَّ الألف والواو والياء حروف لين ومد ، والكلام لا يخلو منها ، أو من أبعاضها وهي : الفتحة ، والضمة والكسرة التي هي منشأ لهذه الحروف فاكتفى بالثلاثة للبابين ، وبذلك أمكن تخصيص كل واحد منهما بحرف في شيء والتشريك بينهما في آخر(١)

٣- رأي النحويين في اختصاص المثنى بالألف ، والجمع بالواو .

أمَّا عن رأي النحويين في اختصاص المثنى بالألف في الرفع ، والياء في النصب والجر ، واختصاص الجمع بالواو في الرفع ، واشتراكه مع المثنى في النصب والجر فقد أطال النحويون في ذكر ذلك ولكنَّ المقام يدعو للإيجاز .

فقد أثار ابن مالك تساؤلاً حيث ذكر أنَّ الألف التي تولد الفتحة التي هي علامة النصب جعلت هنا علامة للرفع ،ولم يسر الإعراب في المثنى على ما عليه أكثر أبواب النحو من أنَّ الحركات الثلاث أخذت من الألف ، والواو ، والياء .

فإنَّ الألف يشاكلها النصب لا الرفع إذ لا مجانسة بين الألف ، والضمة(٢).

---

(١) المتبع للعكبري ج١ ص١٩٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص١٧٣، ١٧٤ وانظر : المتبع للعكبري ج١ ص١٩٦ واللباب للعكبري ص٥٣ ، والمرتجل لابن الخشاب ص٦٢.

وقد أجاب الزجاجي عن ذلك حيث ذكر أنَّ اختيار الألف في رفع المثنى ؛ لأنَّ الرفع أول الإعراب ؛ لأنَّه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما ، والتثنية أول الجموع ؛ لأنَّ معناها ضم شيء إلى شيء(١).

وإنَّما لم يرفع المثنى والجمع بالواو ، وينصبا بالألف ويجرا بالياء وإن كان ذلك احتياطاً من العرب حتى لا يلتبس المثنى بالجمع (فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق فلمَّا بطل أن يجعل رفع الاثنين بالواو ، وترك الجمع على حاله بالواو ؛ لأنَّه لم يعرض ما ينقله عنه إذ الفرق بين الجمع والتثنية قد وقع بالألف)(٢).

٤- رأي النحويين في علة كسر نون المثنى ، وفتح نون الجمع.

النون جزء من الزيادة اللاحقة لكل من المثنى ، والجمع ، وهي تكون مكسورة في المثنى ومفتوحة في الجمع ، وإنَّما كان ذلك كما ذكر النحويون للفرق بينهما(٣).

وإذا كان كسر نون المثنى ،، وفتح نون الجمع من مدلولات الاحتياط الهادف إلى التمييز بينهما فقد يتخلى عن ذلك فتفتح نون المثنى ، وتكسر نون الجمع على لغة لقوم ، فمن الأول قول حميد بن ثور : (٤)

---

(١) الايضاح ص١٢٤ وانظر :الكتاب لسيبويه ١ /٤ وشرح الكتاب للسيرافي ج١ ص١٣٠- ١٣٣.

(٢) الإيضاح للزجاجي ص١٢٤.

(٣) أوضح المسالك لابن هشام ج١ ص٤٧/٤٨ ، وانظر : الكتاب لسيبويه ج١ ص٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٧٢ وشرح ابن عقيل ج١ ص٦٨.

(٤) البيت من بحر الطويل ، ينظر : ديوان حميد ص ٥٤ ، ٥٥ وشرح التسهيل ١/ ٦٢ والعيني ١ /١٧٧، والدرر١/٢١ ، وأوضح المسالك ١ /٥٨ والأشموني ١/٩٠

عَلَى أَحْوَذِيِّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ** فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيْبُ

ومثال الثاني ما جاء للضرورة في قول الشاعر(١):

عَرَفْنَا جَعْفَرَاً وَبَنِي عَبِيد ** وَأَنكَرْنَا زعَانِفَ آخَرِينِ

وكان هذا للضرورة الشعرية وقيل : لغة . (٢)

إلَّا أنَّ هذا لا ينفي كون النون تمثل عاملًا قويًا بحركتها في إبراز نهج الاحتياط في التمييز بين المثنى والجمع ، لكنَّها لا يقتصر عليها في تحقيق التمييز بينهما ؛ لأنَّها غير ثابتة ، فقد تحذف للإضافة وغيرها.(٣)

وقد ذكر العكبري في علة دخول هذه النون في المثنى ، والجمع ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول : أنَّها بدل من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما هذا الاسم ؛ لأنَّه قبل التثنية كان يحرك وينون.

المذهب الثاني : أنَّ النون بدل من الحركة لا من التنوين.

المذهب الثالث : أنَّ النون بدل منهما فإذا تعذر ثبوتها بدلاً عنهما ثبتت بدلاً عن أحدهما .(٤)

---

(١) البيت من بحر الوافر ، قائله : جرير ، ينظر : ديوانه ٥٧٧/٢ ويروى أيضاً: وبني أبيه ، وقد ورد في : الدرر ١ /٢١ ، ٢٢ والعيني ١٨٧/١، وشرح التسهيل ١ /٧٢ وأوضح المسالك ٦١/١ وشرح ابن عقيل ١/ ٦٨ والأشموني ٨٩/١ ولسان العرب (عرن)

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ /٦٢ ، ٧٢والأشموني ٨٩/١.

(٣) الإيضاح للزجاجي ص١٢٥وشرح التسهيل لابن مالك٧١/١ وأسرار العربية للأنباري ص٦٢ ، ٦٣.

(٤) المتبع ج١ ص١٩٨- ٢٠٠.

بينما يرى الرضي أنَّ فتح نون الجمع دلالة على أنَّه أكثر من المثنى(١).

٦- العلة في فتح ما قبل علامة التثنية ، وكسر ما قبل علامة الجمع.

وما زلت في بيان صور الاحتياط في التمييز بين المثنى والجمع ، فمما يميز به بين المثنى والجمع كضرب من الاحتياط أنَّهم فتحوا الحرف الذي قبل علامة المثنى ، وكسروا الحرف الذي قبل علامة الجمع ، وإنَّما كان ذلك ليحصل التمييز بينهما من جهة ، وليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة ، وكسرة من جهة أخرى .

وقد ذكر العكبري في علة ذلك وجهين :(٢)

الأول: أنَّ التثنية أكثر من الجمع فخصت بالفتحة ، إذ كانت أخف من الكسرة بخلاف الجمع.

ولا أؤيد ذلك فإنَّ ما يظهر لي أنَّ الجمع أكثر استعمالاً من المثنى، وهذا ما سبق أن ذكره الرضي(٣).

الثاني : أنَّ نون التثنية كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها ، وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل الكسرتين ، وبينهما ياء ، ثم عكس ذلك في الجمع .(٤)

وهو وجه وجيه.

---

(١) شرح الكافية ج٢ ص١٧٩.

(٢) المتبع ج١ ص٢٠١ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ /٧١ واللباب ص٥٥ وشرح ابن عقيل ج١ ص٥٩ وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ج١ ص٦٩

(٣) شرح الكافية ج٢ ص١٧٩.

(٤) المتبع ج١ ص٢٠١.

ثالثاً : التمييز بين المثنى ، والجمع بتنوع الجموع ، والمثنى نوع واحد.

مما يميز به بين المثنى والجمع أنَّ للشيء مثنى واحداً ، أمَّا الجمع فله جموع ، فليس للمثنى إلَّا نوع واحد ، أمَّا الجمع فهو ثلاثة أنواع :

جمع المذكر السالم – جمع المؤنث السالم – جمع التكسير .

والعلة في ذلك أنَّ الاثنين لا يختلف فيهما معنى التثنية إذ لا يكون اثنان أكثر من اثنين بخلاف الجموع ، فإنَّها تختلف في الكمية والأعداد، وفي قلتها ، وكثرتها كما اختلفت الآحاد في أشخاصها ، وأبنيتها ، وألفاظها ، وأجناسها ، وأنواعها ، وخلقها .

وعليه فإنَّ أبنية الجموع اختلفت أيضاً لاختلاف مقاديرها ، وأنواعها ، وأجناسها ، وقلتها ، وكثرتها كما اختلفت الآحاد فوجد جمع المذكر السالم كمسلمين ، وجمع المؤنث السالم كمسلمات ، وجمع التكسير كرجال(١).

<u>العلة في جعلهم للمذكر جمعاً ، وللمؤنث جمعاً آخر .</u>

مما قيل في علة جعلهم للجمع باعتبار جنسه نوعين : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، ولم يجعل ذلك للمثنى أنَّ التثنية لم تختلف كميتها بحال لذلك سُوِّى فيهما بين المذكر والمؤنث ، ولم يجعل للمذكر لفظ في التثنية ، وللمؤنث لفظ آخر ، كما كان ذلك في الضمائر، وليس كذلك الجمع ، فإنَّ جمع المذكر بالواو والنون ، وجمع المؤنث بالألف والتاء والعلة في ذلك :

(١) الإيضاح للزجاجي ص١٢١ بتصرف وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١ /٧٦

١ – أنَّ لفظ الجمع يقع على عدد غير محصور ، فلفظه في الثلاثة كلفظه في الكثير ، فلذلك فرّق بين لفظ الجمعين.

٢– أنَّه وقع التفريق أيضاً بين الجمعين في اللفظ ؛ لأنَّ الجمعين مختلفان في المعنى ، وليس في اللفظ الواحد في الجمع ما يفرق بينهما، والعكس التثنية ، فإنَّ الواحد المؤنث يكون في لفظه تاء التأنيث فيمكن أن يُأتى بها مع علامة التثنية فتبين أنَّه مؤنث .[١]

وفهم مما سبق أنَّ تعدد الجموع كان لاختلاف الجمع من حيث القلة والكثرة ، فجعلت جموعاً لتناول القليل والكثير .

وقد يقال في جمع المذكر السالم أنَّه محصور في الثلاثة فقط وإن لم يذكر أغلب النحويين ذلك[٢] ، إذ ليس للعدد (ثلاثة) صلة جمع بينه إلَّا من حيث كونه أقل الجمع[٣] ، ولذلك فإنَّ جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم لم يحصر فيهما العدد على ثلاثة ، أو ما هو دون العشرة فربما يجاوز ذلك .

وقيل : إنَّ جمع المؤنث السالم في أصل وضعه كان لأقل العدد .

وقد جعل للجمع لفظ آخر ، وهو جمع التكسير يختص فيه بعض الأوزان بالقليل ، وبعضها بالكثير.[٤]

---

(١) المتبع للعكبري ج١ ص٢٠١.

(٢) الإيضاح للزجاجي ص١٢٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٧٠.

(٤) الايضاح ص١٢٢.

التقارض بين المثنى ، والجمع .

من الموضوعية في البحث أن أشير إلى المواضع التي تُخُلِّي فيها عن نهج الاحتياط والحذر في الكلام في الظاهر فقط ، أمَّا المضمون فيبقى الاحتياط نهجاً مطرداً ، وهذه المواضع هي التي حدث فيها تقارض بين المثنى والجمع ، فمع كون المثنى يختلف عن الجمع في العدد فإنَّه يمكن أن يستعار المثنى ليعبر به عن الجمع ، ومنه قوله تعالى:(فأَصلِحُوا بَينَ أَخوَيكُم).[١]

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم :(البيِّعان بالخيَار ما لم يتفرَّقَا)[٢] البيعان ثلاثة : البائع ، والمشتري ، والمساوم[٣].

وقد يستعمل الجمع في أقل من الثلاثة ، ومنه قوله تعالى :(فَقَد صَغَت قُلُوبُكُمَا)[٤]، فقلوب جمع مع كون المضاف إليه مثنى ، فهما قلبان فقط لا ثلاثة ، أو أكثر .[٥]

حكم تثنية الأفعال ، والحروف وجمعهما .

التثنية والجمع مختصان بالأسماء ؛ لأنَّ الأصل فيهما العطف وإنَّما أرادوا الاختصار فزيدت الألف والنون ، والياء والنون ، والواو والنون ليقتصر على ذكر اسم واحد مصحوباً بهذه الزيادة[٦].

---

(١) سورة الحجرات آية ١٠
(٢) انظر : رياض الصالحين ص٤٦
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٦٤.
(٤) سورة التحريم آية ٤
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٧٠.
(٦) المتبع للعكبري ،ج١ ص١٩٤ ، وانظر ج١ ص١٢١.

قال العكبري: في علة اختصاص الأسماء بالتثنية :(فاعلم أنَّ هذا مخصوص بالأسماء ، لأنَّ كل اسم دال على مسمى غير الذي دل عليه الآخر ، وكل واحد منهما ينفرد بخبر عنه.)(١)

أمَّا الأفعال فلا تثنى ، والعلة في ذلك أنَّها دالة على معنى واحد وهو جنس القيام مثلاً فإذا قلت : ضرب زيدٌ ، دل على كل ضرب وقع منه إذا كان خبراً عن معنى معقول ، فلا يتناول نوعاً دون نوع ، بل هو كلفظ الجنس نحو : الماء ، والتراب ، ومثل ذلك لا يثنى ، ولا يجمع لدلالة لفظه على جميع أنواعه فلا تقول : يضربون زيداً ، لو أنَّ زيداً ضرب مراراً من الفاعل ذاته ، فالفعل مدلوله واقع على القليل والكثير(٢).

وكما قلنا في التأنيث إنَّ الفعل لا يحكم عليه بالتأنيث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولكن تلحقه ضمائر التثنية والجمع ، فيقال : قاما ، وقاموا، ويقال : قمتما ، وقمتم ، ويقال : يقومان ، وتقومان ، ويقومون ، وتقومون ، ويقال: ضربهما ، وضربهم ، أو ضربكما ، وضربكم ، وهكذا تلحقه الضمائر الدالة على التثنية والتي هي إمَّا واقعة فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو اسماً لفعل ناقص ، أو غير ذلك ، وقد تكون علامة فقط كما في : قمتما ، وقمتم ، فالفاعل هو التاء(٣).

---

(١) المتبع، ج١ ص١٩٥.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ج١ ص٢٦٨.

(٣) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، ص٦٤.

أمَّا الحرف فمعناه في غيره فلا معنى للتثنيـــة والجمـــع فيـــه[١] ، ولكن تلحقه أيضاً الضمائر الدالة علـــى التثنيـــة ، أو الجمـــع ، وهـــي معمولة لهذه الحروف الداخلة عليها مثلاً يقال : إنَّهما ، إنَّهم ، لهـــم ، لهما ، وهكذا.

وعليه فإنَّ الفرق بين التثنية والجمع مع الفعل ، والحرف يظهـــر من خلال ما يلحق بهما من ضمائر ، وعلامات هي التي تكون دالة على أحدهما.

فالعرب ميَّزت بين ما فاعله ، أو مفعوله واحـــد ، أو اثنـــان ، أو أكثر وكذلك في غير الفاعل ، والمفعول كمعمـــولات الأفعـــال الناقصـــة وغيرها.

(١) المتبع للعكبري ج١ ص١٩٥ وانظر اللباب ص٥٠.

المبحث الثالث

الضرب الثالث : الاحتياط بالتمييز بين المعاني بوجوه الإعراب المختلفة

من أضرب الاحتياط ليؤمن اللبس : استعمال وجوه الإعراب المختلفة .

فالإعراب وُضع ليُميِّز بين معاني الكلم ؛ فلا يتميز الفاعل عن المفعول ، والمضاف إليه إلَّا برفع الفاعل ، ونصب المفعول به ، وجر المضاف إليه ، وهكذا بقية المعاني التي تطرأ على الجملة.

والإعراب أصل في الأسماء ، ومستحق لها دون الأفعال ، والحروف ؛ لأنَّ الفعل يدل على حدث وزمان فإذا قيل :(يضرب زيد) لا فرق بين ضم الراء وفتحها وكسرها وإسكانها في معنى الفعل ، وإنَّما تختلف المعاني بدخول العوامل كالنفي ، أو الشرط ، أو العطف فبالحركة يفرق بين المعاني ، ولا يفرق بين معنى الفعل ومعنى آخر له[١].

إنَّما يختلف الإعراب بناءً على اختلاف المعاني ، كما تختلف الألفاظ لاختلاف المعاني ، فاختلاف اللفظ حروفاً وحركات بناء على اختلاف المعنى نحو : ذهب ، وجلس ونحو : أكرمني أخوك ، وأكرمت أخاك ، يختلفان في المعنى لاختلاف اللفظ ، ويختلف الإعراب لاختلاف المعاني.

---

(١) الكتاب ١٣/١ وانظر : اللمع ص٣ والمتبع ١ /١٣٦ والايضاح ص ٧٧ ،٨٠، ٨٢

وكذلك يفرق بين الفاعل ، والمفعول ، والمضاف ، والمضاف إليه في الإعراب إذا اختلفت معانيهن [١].

وهكذا يظهر دور الإعراب في إبراز المعاني المختلفة.

وبعد : فيجدر بي هنا أن أتناول الإعراب بإيجاز وفقاً لما يقتضيه المقام فيما يأتي :

أولاً : مفهوم الإعراب عند النحويين .

قد ذكروا فيه أنَّه : المجعول لآخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة ، أو سكون ، أو ما يقوم مقامهما[٢].

فحده : اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها .[٣]

وهذا المجعول قد يتغير لتغير مدلوله ، وهو الأكثر كالضمة ، والفتحة ، والكسرة في نحو: ضربَ زيدٌ غلامَ عمرٍو.

وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع لعمرُك ، ونصب سبحانَ الله ، ورويدَك ، وبهذا اللازم يعلم أنَّ الإعراب ليس تغييراً فقط فقد يكون بلزوم الحركة[٤]

(١) الكتاب سيبويه ج١ ص١٣ ، والايضاح للزجاجي ص١٣٧- ١٣٨.
(٢) شرح التسهيل ج١ ص٣٣ ، والمفصل الزمخشري ص١٦.
(٣) المتبع للعكبري ج١ ص١٤٣.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٣٣.

الكلام والإعراب أيّهما أسبق في المرتبة ؟

ما عليه أكثر المدققين في هذا الأمر أنَّ الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه والكلام سابق عليه في المرتبة ، والإعراب تابع من توابعه.

وذلك لأنَّنا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختل معناه ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم مثال ذلك أنَّ الاسم نحو : زيد ، ومحمد ، وجعفر ، وما أشبهه معرباً كان ، أو غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية ، وكذلك الفعل المضارع نحو : يقوم ، ويذهب ، ويركب ، معرباً كان ، أو غير معرب لا يسقط منه معنى الفعلية ، وإنَّما يدخل الإعراب لمعان تعتور هذه الأشياء .

وقد نجد أيضاً الكلام غير المعرب في الكثرة يقترب من المعرب كالأفعال الماضية مثلاً وغيرها . (١)

لكن ومع كل ما سبق فإنَّ أثر الإعراب – الذي هو ضرب من الاحتياط – في إيضاح المعاني والتمييز بينها أثر كبير على ما بيناه ، وما سوف نبينه.

ثانياً : ما يحتاج إلى التمييز بين المعاني ضربان :

أحدهما : ما يعرض قبل التركيب كالتصغير ، والجمع ، والمبالغة، والمفاعلة ، والمطاوعة ، والطلب.

(١) الإيضاح للزجاجي ص ٦٧ وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٧٦/١

فبإزاء كل معنى من المعاني السابقة صيغة تدل عليه ، فلا يحتاج إلى إعراب بل يقتصر على الصيغة ، فهي كفيلة بالتمييز بين المعاني ، وهو من اختصاص علم الصرف.

الثاني : ما يعرض مع التركيب كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة، وكون الفعل المضارع مأموراً به ، أو معطوفاً ، أو علة ، أو مستأنفاً ، فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض . (١)

وبهذا يظهر أثر صيغة الكلمة في التمييز بين المعاني قبل التركيب ويظهر أثر الإعراب في التمييز بين المعاني بعد التركيب ؛ لأنَّه بعد التركيب تكون الصيغة قابلة لعدة معاني ، فيأتي الإعراب فيميز بعضها عن بعض.

أوضح ذلك العكبري فقد ذكر أنَّ الإعراب يدل على معنى عارض في الاسم ، وهو الفاعلية ، والمفعولية ،وحروف الاسم تدل على ذات المسمى فيجب أن تستوفى الصيغة الدالة على ذات المسمى ، ثم بعد ذلك بالإعراب الدال على المعنى العارض في تلك الذات . (٢)

وقال الرضي مؤكداً ذلك :(أن يكون في الكلمة معنيان ، أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كما في الكلم المشتركة نحو: " القرء" في الطهر والحيض ، و" ضرب" في التأثير المعروف والسير ، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها ، ومن الابتداء والتبيين والتبعيض) . (٣)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص ٣٤ وشرح الكافية للرضي ١٩/١، ٢٠
(٢) المتبع للعكبري ج١ ص١٤١، ١٤٢
(٣) شرح الكافية للرضي ١٩/١ ، ٢٠

فقد ذكر الرضي في نصه السابق أمثلة لما يعرض للكلم من معاني لا تحتاج إلى إعراب ، أو علامة لتميز أحد المعنيين ، أو المعاني بعضها عن بعض ؛ لأنَّ جاعله لأحد المعنيين واضعاً كان ، أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما .(١)

وعليه فإنَّ ما يحتاج ليميز بين معانيه الطارئة أن يكون في الكلمة معنيان ، أو أكثر يطرأ أحدهما على الآخر فلابد للطارئ إن لم يلزم علامة تميزه من المطروء عليه من إعراب يحدد أحد المعنيين .

أمَّا إذا كان هذا الطارئ يحتاج إلى أن تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير ، والجمع المكسر ، والفعل المسند إلى المفعول ، كرجل ، ورجال ، وضرب ، فلا يحتاج إلى إعراب. (٢)

أو كان هذا الطارئ يحتاج أن يجلب له حرف دال عليه صاير كأحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى ، والجمع السالم ، والمنسوب ، والمؤنث ، والمعرف ، فلا يحتاج أيضاً إلى إعراب .

وقد ذكر الرضي ما يفيد أنَّ العرب احتاطت أتم الاحتياط في نوع من أنواع الكلم في التمييز بين معانيه الطارئة ، وذلك إذا كان الطارئ اللازم أحد الشيئين ، أو الأشياء فيطلب له أخف العلامات ، ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى فإنَّهم احتاطوا في هذا النوع حتى إنَّ بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ . (٣)

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٩ ، ٢٠
(٢) شرح الكافية للرضي ١/٢٠
(٣) شرح الكافية للرضي ١/٢٠

ثالثاً : الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال .

الإعراب مستحق للاسم دون الفعل ؛ لأنَّ الداعي إلى الإعراب هو التفرقة بين الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه ،ولولا الإعراب لالتبست المعاني فقولنا :(ما أحسن زيداً) لو أعريته من الحركات لم يفهم هل هو استفهام أو نفي أو تعجب ؟

أمَّا الفعل فلا يدل إعرابه على معنى ؛ لأنَّ الفعل يدل على حدث وزمان ولا تختلف عليه الأحوال حتى يكون الإعراب فاصلاً بينهما ، وإنَّما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم . (١)

إذن الإعراب دخل الأفعال لا لمعنى يقف على الإعراب بل لمشابهتها بالأسماء . (٢) ، وعليه فكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن الأصل . (٣)

وبذلك يكون الإعراب مستحق للأسماء للتمييز بين معانيها دون الأفعال قال أبو القاسم الزجاجي في إيضاح علة دخول الإعراب في الأسماء : (إنَّ الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ، ومفعوله ، ومضافة ، ومضافاً إليها ولم تكن في صورها ، وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء

---

(١) المتبع للعكبري ج١ ص١٣٦.

(٢) المتبع للعكبري ج١ ص١٤٧.

(٣) الإيضاح للزجاجي ٣٧/١

عن هذه المعاني فقالوا :" ضربَ زيدٌ عمراً" فدلوا برفع " زيد" على أنَّ الفعل له ، وبنصب "عمرو" على أنَّ الفعل واقع به) . (١)

وقد استنتج لنا ابن مالك ما يفيد أنَّ عوامل الأسماء أصل لعوامل الأفعال (٢)

أمَّا الحرف فإنَّه أمكن في عدم الإعراب من الفعل ؛ لأنَّ من الفعل ما يعرب ، أمَّا الحرف فلا يعرب البتة . (٣)

(١) الإيضاح للزجاجي ٦٩/١
(٢) شرح التسهيل ٣٧/١
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧/١

المبحث الرابع

الضرب الرابع : الاحتياط بالتمييز بين المعرفة ، والنكرة

فرَّقت العرب في كلامها بين ما هو لدى المخاطب معروف ومعلوم، وبين ما هو مجهول منكر .

وقضية التعريف والتنكير قضية لفظية لذا استحسنت تناولها في هذا الفصل نظراً لارتباط المعرفة بعوامل لفظية لابد منها حتى يكون اللفظ معرفة ، فإذا تجرد منها فهو نكرة .

وعليه فإنَّ النكرة أصل للمعرفة ، فقد وضعت أولاً مجردة عن عوامل التعريف ، فإذا أراد المتكلم أن يبين للمخاطب أنَّ ما يخبره به من ذوات ، أو أشياء معلوم لديه وضع اللفظ مقترناً بأحد عوامل التعريف ، أو استخدم ألفاظاً هي في ذاتها دالة على صاحبها دون عوامل خارجية كالعَلَم ، والضمير ، أو المبهمات ، على ما سيأتي ذلك مفصلاً ، وبعض هذه المعارف يعلمه المتكلم والمخاطب بالقلب والعين.

والتعريف والتنكير من خصائص الأسماء ، فلا يدخل الفعل ، والحرف ، إذ لا يوصف الفعل ، ولا الحرف بأنَّه نكرة ، أو معرفة.

ولأنَّ النكرة هي الأصل فإنَّها تسبق المعرفة حتى في تناولها بالدراسة في كتب النحو .

تعريف النكرة :

هي : ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع موضع ما يقبل (أل) مثال الأول : رجل ، ومثال الثاني : نحو (ذو) التي بمعنى

صاحب نحو: جاني ذو مال ، أو صاحب مال ، فلفظ (ذو) لا يقبل (أل) لكنَّه نكرة . [١]

أوهي : ما لم تخص الواحد من جنسه . [٢]

وقد رفض ابن مالك أن يكون للنكرة علامة لا (أل) ولا (رُبَّ) فبعض المعارف تدخل عليه (أل) نحو : فضل ، وعباس ، وبعض النكرات لا يقبل (أل) نحو : كيف ، وأين . [٣]

وعليه فإنَّ النكرات عند الوضع لم يقصد في حال وضعها واحداً بعينه إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حد المعرفة إلَّا الأعلام ؛ لأنَّ الضمائر، والمبهمات، وذا اللام ، والمضاف إلى أحدها صالح لكل معنى قصده المستعمل[٤]، (ولذلك لا يجوز توكيد النكرة لعدم حدوث اللبس فلا معنى للتوكيد إذن ؛ لأنَّ النكرة لم تثبت لها عين معروفة فتؤكد).[٥]

تعريف المعرفة :

هي : اللفظ المتناول للمعين الذي لا شركة فيه بالوضع . [٦]

أو هي : ما وضع لشيء بعينه . [٧]

---

(١) المفصل للزمخشري ص ٦ وشرح ابن عقيل ٨٥/١ وأوضح المسالك لابن هشام ٧٦/١

(٢) المتبع للعكبري ج٢ ص٤٤٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/١

(٤) شرح الكافية للرضي ١٢٨/٢

(٥) المتبع للعكبري ج٢ ص ٤٠٨

(٦) المتبع للعكبري ج٢ ص ٤٥٢

(٧) شرح الكافية للرضي ١٢٨/٢

أقسام المعرفة :

بعض النحويين قسم المعرفة إلى ستة :الضمائر ، والعلم ، واسم الإشارة ، واسم الموصول ، والمعرف بأل ، والمضاف لأحدها [١] وبعضهم زاد المنادى . [٢]

مراتب النكرة ومراتب المعرفة :

لم يكتف العربي في احتياطه بالتمييز بين النكرة والمعرفة بل إنَّه جعل لكل واحد منهما مراتب ؛ ليكون الكلام أكثر تحديداً ، فيصل إلى السامع في صورة جلية ، فنجد أنَّ بعض النكرات أعم وأشيع من بعض ، فالنكرة إذا كثرت مسمياتها التي يقع عليها لفظها وبعدت عن المعرفة كانت أشد في التنكير فأشد الأسماء تنكيراً لفظ (شيء) لوقوعه على كل معدوم ، وموجود ، فزيد شيء ، وزينب شيء .

قال العكبري في مراتب النكرات :(أنَّ منها ما هو نكرة لا أنكر منه مثل لفظة (شيء ، ومعلوم ، ومذكور)، ومنها نكرة لا أقرب منها إلى المعرفة كقولك : رجل ، إذ ليس بعدها إلَّا العَلَم ، كزيد ونحوه، وما بين هذين الطرفين من الوسائط فعلى قدر قربها منهما).[٣]

فعلم مما سبق أنَّ مراتب النكرة من حيث قوتها ، ومن حيث توغلها وتعمقها في التنكير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقرب النكرة من المعرفة فكلَّما قربت من المعرفة قويت كرجل ، فإذا بعدت كل البعد عنها كانت أشد تنكيراً كشيء.

---

(١) المتبع للعكبري ج ٢ ص ٤٥٢ وانظر الكتاب ٥/٢
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١١٥/١
(٣) المتبع للعكبري ج٢ ص٤٥٢ وانظر حاشية التصريح ٩٢/١

أمَّا مراتب المعرفة فاحتياطاً من العرب في كلامهم جعلوها مرتبطة بمدى علم السامع بما قصده المتكلم ، فإن كان ما ذكره معلوماً أكثر إمَّا بالمشاهدة ، أو بغيرها كان في التعريف أقوى .

وقد ذكر سيبويه علة تعريف كل قسم منها ، وقد بدأها بالأعلام نحو: زيد وعمرو ؛ لأنَّه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته، والمضاف إلى المعرفة نحو : هذا أخوك ، فأخ صار معرفة بالكاف التي أضيفت إليه ؛ لأنَّ الكاف يراد بها الشيء دون سائر أمته ، والألف واللام فنحو : الرجل والفرس ، وإنَّما صارت معرفة ؛ لأنَّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته (لأنَّك إذا قلت : مررت برجل فإنَّك إنَّما زعمت أنَّك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب ، وإذا أدخلت الألف واللام فإنَّما تذكره رجلاً قد عرفه فتقول : الرجل الذي من أمره كذا وكذا) (١)

ثم ذكر سيبويه الأسماء المبهمة ، وهي تشمل اسم الإشارة ، والاسم الموصول ، وإنَّما صارت معرفة ؛ لأنَّها أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته ، والإضمار معرفة أيضاً ؛لأنَّه إنَّما تضمر اسماً بعد ما تعلم أنَّ من يُحدَّث قد عرف مَن تعني ، وما تعني ، فإنَّك تريد شيئاً يعلمه. (٢)

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/٥

(٢) المرجع السابق ٢/٥

وأستنتج من كلامه أنَّ الشيء يُحكم عليه بالتعريف ، أو التنكير بالنظر إلى معرفته ، أو تنكيره لدى المخاطب فلا بد للمتكلم أن يحتاط في كلامه فيراعي درجة التعريف ، أو التنكير الحاصلة لدى المخاطب .

أمَّا ما يخص المتكلم فإنَّ ابن مالك جعله الأهم في بيان قوة المعرفة ، وقد دعاه ذلك لأن يجعل ضمير المتكلم أعرف المعارف لعلم المتكلم به قال : (وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم لأنَّه يدل على المراد بنفسه ، وبمشاهدة مدلوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتميز صوته) . [١]

ويلي ضمير المتكلم عند ابن مالك ضمير المخاطب ؛ لأنَّه يدل على المراد بنفسه ، وبمواجهة مدلوله ، ثم العلم لأنَّه يدل على المراد به حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص ، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام نحو : زيد رأيته. [٢]

ويبدو أنَّ الضمير هو أعرف المعارف عند أكثر النحويين . [٣]

والعلة في كون الضمير أعرف المعارف من وجهين:

أحدهما : أنَّ المضمر يعود إلى المذكور قبله من غير تردد ولا احتمال لغيره ، وبقية المعارف قد يقع فيها اشتراك.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/١

(٢) المرجع السابق ١١٦/١.

(٣) المتبع للعكبري ٢ /٤٥٣ وانظر : الغرة لابن الدهان ص ٣ والهمع للسيوطي ٥٥/١

الثاني : أنَّ المضمر لا يوصف ؛ لأنَّه قد يفيد المراد به ، فلا يوصف به لئلَّا يكون أخص من الموصوف ويجب أن يكون منه أمَّا غيره فيوصف ويوصف به . (١)

وجعل الفراء الأعلام أعرف المعارف فهي أعرف من الضمائر ؛ لأنَّها تتناول المسمى بلفظها من أول وضعها والضمير لا يتعين مسماه بل يرجع إلى المذكور ، وقد يكون المذكور نكرة فلا يتمحض تعريف المضمر . (٢)

بينما يرى ابن السراج أنَّ اسم الإشارة هو أعرف المعارف ؛ لأنَّها عرفت من وجهين بالقلب ، والإشارة ، أمَّا غيره فبالقلب فقط . (٣)

والذي حمل ابن السراج على ذلك أنَّ سيبويه قال في المبهم تعرفه: بعينك وقلبك . (٤)

أمَّا العكبري ففي كلامه ما يشير إلى قوة الأعلام عن غيرها في التعريف نظراً لأنَّها معرفة بنفسها لا بغيرها ؛ لأنَّها إذا وضعت على المسمى لم تحتج معه إلى غيرها ، وبقية المعارف مقترنه بغيرها ، فالاسم قبل دخول (أل) كان نكرة ، فإذا صار معرفة بعد دخولها عليه كان ذلك التعريف منسوباً إليها لحدوثه عندهما، وكذلك الضمير لا يُعرف إلَّا بتقدم ظاهره عليه، وأسماء الإشارة معرفة باقتران الإشارة

---

(١) المتبع للعكبري ج٢ ص٤٥٣.

(٢) شرح المفصل لابن بعيش ٨٧/٥

(٣) رأي ابن السراج في شرح المفصل ٨٧/٥

(٤) الكتاب ٧/٢

بها إلى ما يعرفه السامع، والإضافة يحصل تعريفها كما يحصل عند الألف واللام .[١]

وأستنتج مما سبق أنَّ الاسم إذا كان من بدء وضعه معرفة كالأعلام فهي أقوى في التعريف من بقية المعارف ، ولقوتها في التعريف تراهم يسمون ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم ، وغنمهم ، وكلابهم ، وغير ذلك بأعلام كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام في الأناسي وذلك نحو : أعوج ، ولاحق ، وكسَّاب.

أمَّا ما لا يتخذونه ، ولا يألفونه فيحتاج إلى تمييز بين أفراده كالطير ، والوحوش ، وأجناس الأرض ، فهي منكرة عندهم فإنَّ العَلَم فيه للجنس نحو: أسامة ، وثعالة.[٢]

وهذا نوع من الاحتياط جاء بالتمييز بين المألوف وغير المألوف . أمَّا إذا كان الاسم موضوعاً للنكرة ، ثم لحقه ما يُعرِّفه كان الاسم أضعف في التعريف ، أو إذا اقترن تعريفه بشيء كتقدم ظاهر معرفة قبله كما هو الحال في الضمير ، أو اقترن بالإشارة فهذا هو أوسطها قوة في التعريف. [٣]

---

(١) المتبع ٢/ ٤٥٢

(٢) المفصل للزمخشري ص ٩

(٣) المرجع السابق ص ٩

النكرة أصل للمعرفة .

مما سبق كله تبين أنَّ النكرة أصل ، والمعرفة فرع وهي أشد تمكناً من المعرفة ؛(لأنَّ الأشياء إنَّما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتنكير قبل ، وهو أشد تمكناً عندهم فالأول هو أشد تمكناً عندهم). (١)

ثم بعد ذلك تأتي المعرفة عن طريق تعريف النكرة بالألف واللام ، أو بالإضافة وغير ذلك.

والدليل على أنَّ النكرة أصل للمعرفة ثلاثة أشياء ذكرها العكبري :

أحدها : أنَّ جميع المعلومات يقع عليها لفظة : شيء ، ومذكور ، ومعلوم ، ولا يعلم المخاطب ما يراد بلفظة منها ، فهو ينكرها فإذا قلت الشيء ، أو المعلوم علم ما عنيت . (٢)

ولهذا كانت النكرة أصل الأسماء عند أهل العربية ، وغيرهم ، وهي الأجناس عند النحويين ، وهي الأول عندهم .

الثاني : أنَّ المعرفة يحتاج إليها لتثبت في نفس السامع معنى المسميات التي يريد الإخبار عنها فعلى هذا يفتقر إلى التعريف بعد التركيب ، وذكر الجمل التي يتخاطب بها للإفهام ، والمفرد قبل التركيب.

الثالث : أنَّ التعريف يحتاج إلى علامة ، ومن هنا كان المذكر أصلاً للمؤنث (٣) كما سبق بيان ذلك .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/٢٤١

(٢) المتبع ٢/ ٤٥٠ وانظر : اللباب ص ٣٩٦

(٣) المتبع ٢/ ٤٥٠

وأرد على الوجه الثاني بأنَّ الأعلام هي معرفة قبل دخول أية علامة عليها وقبل التركيب ، وأرد على الثالث بأنَّ بعض المعارف لا يحتاج إلى علامة .

ولكن ما يجعل كلامه قريباً إلى الصواب أنَّ النكرة جميعها لا يحتاج إلى علامة ، وما لا يحتاج إلى علامة أصل لما يحتاج إليها.

وفي الختام يمكن القول بأنَّه قد ظهر جلياً كيف اتخذت العرب الاحتياط في كلامها وسيلة للتمييز بين النكرة والمعرفة سبيلها لإيصال الكلام واضحاً محدداً .

فميزت العرب بين ما هو مجهول غير معلوم ، وبين ما هو معلوم بالنسبة للمتكلم ، والمخاطب معاً متخذة الاحتياط سبيلاً لها إلى ذلك ، فالمعرفة لولا أنَّها كانت معلومة لدى المتكلم لم يكن لها بأي حال من الأحوال أن تكون معلومة للمخاطب ، فعلم المتكلم بها سابق على علم المخاطب ، ويتحقق العلم بها بالقلب والعين لدى الطرفين .

التقارض بين المعرفة والنكرة في اللفظ دون المعنى .

ومع كون العرب فصلت بين النكرة ، والمعرفة من الناحة اللفظية كضرب من ضروب الاحتياط ، فإنَّهما قد يتقارضان ، فقد يكون اللفظ معرفة لكن معناه نكرة نحو : رأيت زيداً وزيداً آخر ، فزيد الثانية لفظها معرفة لكن معناها نكرة .

ومنها أيضاً الحكم على اللفظ تارة بأنَّه نكرة ، وتارة بأنَّه معرفة من ذلك المقترن بأل الجنسية فهو من جهة اللفظ معرفة ، ومن جهة المعنى نكرة لشياعه ، فلذلك يجوز أن يوصف بنكرة نظراً للمعنى نحو :

مررت بالرجل خير منك [١] ، وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى : (وآيةٌ لَهُمُ الليلُ نَسلَخُ منهُ النَّهارَ)[٢] ، فجعلوا (نسلخ) صفة الليل ، والجمل توصف بها النكرات.

وهذا التقارض في مختلف صوره مع وروده لا يتناقض مع ما يهدف إليه الاحتياط كنهج في التمييز بين النكرة والمعرفة ؛ لأنَّ هذا التقارض كان من جهة اللفظ ، أمَّا المعنى فإنَّه ما زال ضابطاً للتمييز محققاً للغرض .

ولكون قضية الفصل بين المعرفة والنكرة في كلام العرب قضية لفظية ، فالحكم على المعرفة من لفظها ، وعلى النكرة من لفظها أيضاً كان ذلك داعياً أن أوضح هذا الضرب في هذا الفصل المختصر بالفروق اللفظية وكلام العرب.

أمَّا الفصل الثاني فقد خصصته للتمييز بين المعاني المتضادة من حيث استخدام بعض الأدوات الخاصة بكل معني من المعنيين المتقابلين على ما سيأتي إن شاء الله .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/١

(٢) من الآية ٣٧ من سورة يس

المبحث الخامس

الضرب الخامس : الاحتياط بالتمييز باختلاف المباني لاختلاف المعاني

سبق أن ذكرت في المبحث السابق أنَّ صيغة الكلمة لها أثر في تبيين المعاني لاسيما في الفعل الذي تدل صيغته على المعنى دون الحاجة إلى إعرابه ، والصيغة تعني البنية ، وأردت في هذا المبحث أن أبيِّن أثر الأبنية في التمييز بين المعاني.

فكما تناولت في المبحث السابق أثر الإعراب في التمييز بين المعاني ، سأتناول هنا أثر المباني في التمييز أيضًا بين المعاني ، وذلك من خلال الأبنية المختلفة للفعل والاسم ، حتى يتضح كيف أنَّ العرب قد احتاطت في كلامها ، وميزت بين مفرداتها لأجل التمييز بين معانيها.

فقد جعلت العرب للأفعال أبنية مختلفة من حيث عدد الحروف ، ومن حيث الحركات ، والسكنات ، وجعلوا أيضًا للاسم أبنية أكثر من حيث عدد الحروف ، ومن حيث الحركات ، والسكنات ، وكان للاسم أبنية تزيد عن أبنية الفعل من حيث عدد الأبنية ، وكذلك في عدد حروف الكلمة الأصلية ؛ نظرًا لخفة الاسم وثقل الفعل ، ونظرًا لأنَّ الأسماء هي التي تحتاج إلى تمييز المعاني أكثر من الفعل كما سبق بيان ذلك.

والذي يقتضيه المقام هنا أن أعرض النقاط الآتية لتفصيل ما سبق إجماله في المقدمة السابقة وهي كالتالي:

أولاً : الصرف ، أو التصريف في حقيقته : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة ، أو أبنية مختلفة لمعان مقصودة ، وهذه المعاني المقصودة لا تحصل إلَّا من خلال تلك الأمثلة ، أو الأبنية ، وذلك نحو: اسمي الفاعل والمفعول ، واسم التفضيل ، والتثنية ، والجمع ، وغير ذلك(١).

ثانياً : أقسام الكلمة عند العرب: اسم ، وفعل ، وحرف، وقد جعلوا لكل قسم أبنية ، ما عدا الحرف(٢).

وقد جعلوا لكل قسم خصائص تميزه عن القسم الآخر، فالاسم يميزه : قبول الجر، وأل التعريف ، ولحوق التنوين به ، والإسناد إليه ، والنداء.

ويختص الفعل بقبوله : قد ، والسين ، وسوف ، والنواصب ، ولحوق تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد ، وياء المخاطبة.

أمَّا الحرف: فيمتاز بأنَّه لا يقبل علامة الاسم ، ولا علامة الفعل(٣).

كما جعلوا للفعل أيضًا صيغًا وفقاً لزمنه إن كان ماضيًا ، أو مضارعًا ، أو أمرًا(٤).

---

(١) شرح التصريف العزي للشريف الجرجاني ص ٦ وانظر: شرح الشافية للرضي ٦/١ وأوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٣٠٧، وشرح ابن عقيل ٤٨٥/٢، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ١٩.

(٢) شذا العرف ص ٢٠ ،٢١.

(٣) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص٢٠، ٢١ وانظر الإيضاح ص٥٥.

(٤) شذا العرف ص٢٥، وانظر الإيضاح ص٥٣.

قال سيبويه: (وأمَّا الفعل فأمثلة أخذت في لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ، ولما هو كائن لم ينقطع)[١].

وقد خالفوا بين الماضي ، والمضارع في الأبنية ليتحقق التمييز بين الأزمنة المختلفة من خلال الحركات والسكنات ، وجاءت الأبنية في ستة أبواب للثلاثي المجرد.

أولها : فعَل يفعُل ، فتختلف عين المضارع عن الماضي في أغلب الأبنية وتتفق معها في بعضها ، وجعلوا للرباعي المجرد بناءً واحدًا وهو: فَعْلَل[٢].

وجعلوا للاسم أبنية مختلفة عن أبنية الفعل ، فجاء للثلاثي المجرد عشرة أبنية ، وجاء للرباعي المجرد خمسة ، وللخماسي أربعة[٣].

وكل هذه الأبنية سواء كانت للفعل ، أو للاسم إنَّما جاءت لإفادة معان مقصودة كالماضي ، والمضارع ، والأمر ، وغيرها في الفعل ، وغيرها من المعاني ، وكذلك في الاسم دلت على معانٍ مختلفة .

وهذه المعاني مقرها الذهن ، فإذا أراد المتكلم إظهارها لم يكن إلَّا بتلك الأمثلة ، أو الأبنية والصيغ ، فمثلًا إذا أراد أن يخبر عن شخص بضرب وقع أو يقع لم يمكن ذلك إلَّا بقوله : ضرب زيد ، ويضرب ،

---

(١) الكتاب ٢/١ وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/١.

(٢) المفصل للزمخشري ص ٢٧٧ وانظر : شرح الشافية للرضي٦٧/١ وأوضح المسالك لابن هشام ٣٠٩/٤ وشرح ابن عقيل ٤٨٧/٢ وشذا العرف للحملاوي ص ٣٠ ، ٣١

(٣) المفصل للزمخشري ص ٢٤٣ وانظر : أوضح المسالك ٤/ ٣٠٩ وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٨٩ وشذا العرف ص ٧٢.

فوضعت هذه الأمثلة بإزائها ليعبر بها عند الاحتياج ، وهذا هو المقصود من التصريف(١)

عدم الخلط بين المعاني ، وذلك بإحداث تغيير في المباني، إمَّا في الحروف ، أو الحركات هذا ما ألحظه بقوة ، فقد عرض سيبويه بعض الأمثلة التي توضح ذلك وتؤكده ، قال: (والعديل: ما عادَلك من الناس ، والعِدْل لا يكون إلَّا للمتاع ، ولكنَّهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره ، ومن ذلك : بناء حصين ، وامرأة حصان ، فرقوا بين البناء والمرأة ، فإنَّما أرادوا أن يُخبروا أنَّ البناء مُحرز لمن لجأ إليه ، وأنَّ المرأة محرزة لفرجها. ومن ذلك الرزين من الحجارة والحديد ، والمرأة رزان ، فرقوا بين ما يُحمَل وبين ما نقل في مجلسه فلم يخِف)(٢)

وقد ذكر سيبويه أنَّ هذا كثير جدًا في كلامهم أكثر من أن يصفه (فقد يكون الاسمان مشتقّين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبناؤهما مختلف ، فيكون أحد البناءين مختصًا به شيء دون شيء ليفرق بينهما) (٣).

وعلم من كلامه أنَّ البناءين المختلفين يفيدان معنيين مختلفين حتى وإن كانا مشتقين من مادة واحدة.

---

(١) شرح التصريف للشريف الجرجاني ص١٣.

(٢) الكتاب٢/١٠٢.

(٣) الكتاب ج٢ ص١٠٢.

أمَّا الحروف فهي ثلاثة أضرب : حروف معجم ، وهي أصل مدار الألسنة عربيها ، وعجمها ، وحروف هي أبعاض الكلم ، وحروف المعاني.

وحد حروف المعاني ، وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال : الحرف ما دل على معنى في غيره نحو : من ، وإلى ، وثم ، وما أشبه ذلك[١]

وهذه المعاني التي تفيدها حروف المعاني ، إنَّما تفيدها في الفعل ، والاسم[٢].

(١) الإيضاح للزجاجي ص ٥٤ وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٧/١

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ج١ ص٧.

الفصل الثاني

أضرب الاحتياط بالتمييز بين المعاني المتضادة

ويشمل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول

الضرب الأول : الاحتياط بالتمييز بين الشك ، واليقين

فرَّقت العرب – ضربًا من الاحتياط – بين المعاني المتضادة ، من ذلك أن فرَّقت بين معنيي الشك واليقين ، فجعلت ألفاظًا للشك ، وما رادفه من معانٍ كالاحتمال والرجحان ، وجعلت ألفاظًا لليقين ، وما رادفه من معانٍ كالتأكيد والاعتقاد.

وهذه الألفاظ الدالة على الشك أو اليقين تتنوع بين أدوات ، أو حروف ، ومنها أسماء ، ومنها أفعال ؛ ولذا جاءت دراسة هذا المبحث وفقًا لألفاظ كل معنى .

وأذكر فيما يأتي : أدوات الشك – أدوات اليقين – الأسماء الدالة على الشك – الأسماء الدالة على اليقين – الأفعال المفيدة للشك – الأفعال المفيدة لليقين.

أولًا : الأدوات الدالة على اليقين ، والشك .

إنَّ أدوات اليقين ، وأدوات الشك تمتاز بكثرتها وتعددها بَيْدَ أنَّ بعضها ظاهر في إفادتها لأحد المعنيين ، والبعض الآخر أفاده في وجه من الوجوه أو حالة من الحالات .

١-أدوات التوكيد ، واليقين:

جعل العرب لليقين والتوكيد أدوات ، الغرض الأصلي فيها هو إفادة هذا المعنى دون معنى آخر، كلام الابتداء المؤكدة نحو قوله تعالى: (وإنَّ ربَّكَ لَيَحكُمُ بَينَهُم يَومَ القِيامَةِ) (١)

ولام التوكيد الداخلة على جواب لو ، ولولا ، وجواب القسم نحو: قوله تعالى: (تاللهِ لَقَد آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا)(٢)**، وقوله تعالى: (ولَو أنَّهُم آمنُوا واتَّقَوا لَمَثوبَةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ)**(٣)**.**

ومنها: إنَّ المكسورة المشددة ، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ).

ومنها: أنَّ المفتوحة المشددة ، نحو: (أنَّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ).

ومنها: نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة ، نحو: ضربنَّ ، يضربنَّ ، اضربن(٤)**.**

ومنها: (لا) النافية في العطف للتوكيد ورفع الشك(٥)**.**

ومنها: الحروف الزائدة ، وكلها للتوكيد ، نحو: قوله تعالى:(ليسَ كَمثلِهِ شَيءٌ)(٦)**.**

---

(١) جزء من الآية رقم ١٢٤ من سورة النحل وانظر : مغني اللبيب لابن هشام ٢٢٨/١ والجنى الداني للمرادي ص١٢٤ ورصف المباني ص٢٣٣.

(٢) سورة يوسف آية رقم ٩١ وانظر : رصف المباني للمالقي ص٢٣٢.

(٣) سورة البقرة آية ١٠٣ وانظر : مغني اللبيب ١ /٢٣٥ والجنى الداني ص١٢٧.

(٤) مغني اللبيب ٣٧/١- ٣٩ وانظر : شرح التصريف العزي للشريف الجرجاني ص١٦٩- ١٧٠ ورصف المباني ص١١٨ والجنى الداني ص٣٩٣ – ٤٠٢.

(٥) الكتاب لسيبويه ١ /٤٣ وانظر : مغني اللبيب ١ /٢٤١.

(٦) سورة الشورى آية ١١

ومن أدوات التوكيد واليقين التي أفادت هذا المعنى على وجه من الوجوه ، أو في حالة من الحالات (لكنَّ) فهي مع إفادتها للاستدراك ، فإنَّها تفيد التوكيد نحو: (لو جاءني أكرمتُه لكنَّه لم يجئ)(١).

ومنها: (لن) فمع إفادتها للنفي تفيد التوكيد ، نحو: (لن أفعل)(٢).

ومنها: (إي) وهو حرف جواب بمعنى نعم نحو: (إي والله) جوابًا لمن قال : هل قام زيد؟(٣).

ومنها: (أمَّا) بالفتح والتشديد ، نحو: (أمَّا زيدٌ فمنطلق)(٤).

ومنها: (أما) بالفتح والتخفيف بمعنى حقًا ، نحو: (أما أخوك فشاخص)(٥).

ومنها: (أنْ) المفتوحة الخفيفة ، نحو: أعجبني أنْ فعلت(٦).

ومنها: (أجل) وهو حرف جواب بمعنى نعم ، يقال: اضرب زيدًا ، فيقال: أجل(٧).

ومنها: (أن) الزائدة نحو قوله تعالى: (أنْ تَضِلَّ إحدَاهُمَا فتُذَكِّرَ إحدَاهُمَا الأُخرَى)(٨).

---

(١) مغني اللبيب ٢٩٠/١ وانظر : الجنى الداني ص ٦١٥

(٢) مغني اللبيب ١ /٢٨٤ وانظر : التصريف العزي للشريف الجرجاني ص١٢٥.

(٣) مغني اللبيب ٧٦/١ وانظر : رصف المباني ص٢٦.

(٤) مغني اللبيب ٥٦/١، ٥٧ وانظر : رصف المباني ص٩٧ والجنى الداني ص٥٢٢.

(٥) الكتاب لسيبويه ٤٦٢/١ وانظر : مغني اللبيب ١ /٥٥ والجنى الداني ص٣٩٠ ورصف المباني ص٩٦.

(٦) الجنى الداني للمرادي ص٢١٦ وانظر : مغني اللبيب لابن هشام ج١ ص٣٤.

(٧) مغني اللبيب ١ /٢٠ وانظر : الجنى الداني ص٣٥٦.

(٨) سورة البقرة آية ٢٨٢ وانظر : مغني اللبيب لابن هشام ١ /٣٤ والجني الداني للمرادي ص٢٢٣ ورصف المباني للمالقي ص٣١٧.

ومنها: (كي) المصدرية المؤكدة ، نحو: جئت كي تكرمَني[١].

ومنها: (إنَّما) للمبالغة والتوكيد، نحو: (إنَّما زيدٌ قائمٌ)[٢].

ومنها: (جير) بمعنى نعم أو حقًا ، نحو: (جير لأفعلنَّ)[٣].

ومثلها: (جَلَل) [٤].

وقد جاءت حروف تفيد في إحدى حالاتها اليقين والتأكيد ، وفي حالة أخرى تفيد ضد ذلك ، فتدل على الشك وهي (قد).

فمن مجيئها للتوكيد ، وذلك مع الماضي : (قَدْ أَفلَحَ المُؤمِنُونَ)[٥]، ومن مجيئها للشك ، وذلك مع المضارع نحو : قد يصدق الكذوب .

٢-أدوات الشك .

أذكر هنا بعض الأدوات الدالة على الاحتمال والشك ومنها:

* (أو) نحو قوله تعالى : (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) [٦][٧].

* (إمَّا) المكسورة المشدودة نحو: ضربت إمَّا زيدًا ، وإمَّا عمرًا[٨].

---

(١) مغني اللبيب ١ /١٨٢ وانظر : الجنى الداني ص٢٦٣.

(٢) الجنى الداني ص ٣٩٦ وانظر : مغنى اللبيب ١ /٣٠٧.

(٣) الجنى الداني ص٤٣٣ وانظر : مغني اللبيب ١ /١٢٠ورصف المباني ص١٧٦.

(٤) الجنى الداني ص٢٣٢ وانظر : رصف المباني ص١٧٦.

(٥) سورة المؤمنون آية رقم (١) وانظر : مغني اللبيب ج١ ص١٢٠

(٦) سورة المؤمنون آية ١١٣.

(٧) المقتضب للمبرد ٣/ ٣٠١ وانظر : مغني اللبيب لابن هشام جـ١ ص ٦١ ، والجنى الداني للمرادي ص ٣٢٨ ، ورصف المباني ص ١٣١.

(٨) المقتضب للمبرد ٣/ ٢٨ وانظر : مغني اللبيب لابن هشام جـ ١ ص ٦٠ ، الجنى الداني ص ٥٣٠ ، رصف المباني ص ١٠٠

* (أم) وهي للاحتمال نحو : سواء أقام زيدًا أو عمرو [١].

* (إنْ) المكسورة الخفيفة الشرطية قال الله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ)[٢][٣]

* (لو) تفيد عدم التيقن ؛ لأنَّ شرطها منفي الوقوع نحو :(لو قام زيدٌ لأحسنتُ إليك)[٤]

* (لعلَّ) وهي تفيد التراخي لأمر مشكوك فيه ، أو مظنون ، قال الله تعالى : (لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)[٥].

* (كأنَّ) للشك مثل : كأنِّي مستيقظ [٦].

ثانياً : الأسماء الدالة على اليقين ، والأسماء الدالة على الشك .

١- الأسماء الدالة على التوكيد واليقين ، وهي كثيرة منها :

* ألفاظ التوكيد المعنوي وهي : نفسه ، وعينه ، وكلهم ، وأجمعون ، وأخواتها[٧]

* ومنها توكيد الأسماء توكيدًا لفظيًا بتكراره [٨].

---

(١) المقتضب للمبرد ٢٨٩/٣ وانظر : مغني اللبيب جـ ١ ص ٤١.

(٢) سورة فاطر من الآية ٤.

(٣) انظر رصف المباني ص ٥ ، وانظر : مغني اللبيب جـ ١ ص ٢٢.

(٤) الجنى الداني ص ٢٧٧ ، وانظر : رصف المباني ٢٨٩.

(٥) من الآية ٣٨ من سورة القصص ، وانظر : المقتضب ٧٣/٣ والجنى الداني ص ٥٨٢ ومغني اللبيب ١ / ٢٨٧ – ٢٨٨

(٦) المقتضب للمبرد ٤/ ١٠٨ وانظر : مغني اللبيب ١ / ١٩١ والجنى الداني ص ٥٧٢.

(٧) الكتاب لسيبويه ١ / ٢٥١ وانظر : المتبع للعكبري جـ ٢ ص ٤٠٩ وبغية السالك إلى أوضح المسالك ص ١٨٠ – ١٨٢.

(٨) المتبع ٢ / ٤٧ وانظر : الكتاب ١٢٥/٢

* ومنها (إذا) الشرطية[١] فهي عكس إنْ الشرطية التي للشك في المشروط.

* ومنها (إذ) وهي : للتوكيد والتحقيق[٢].

* ومنها (نعم) للتوكيد إذا وقعت صدرًا[٣].

* ومنها (كلَّا) ومعناها : الزجر والردع[٤].

* ومنها أيضًا (إياك) وهي مؤكدة بالكاف[٥].

* ومنها (رويدك) وتأكيدها بالكاف أيضًا[٦].

* ومنها (أيُّها) في النداء مؤكدة بالهاء[٧].

* ومنها (لا جرم) بمعنى : حقاً . [٨]

٢- الأسماء الدالة على الشك :

لا يوجد أسماء تدل على الشك والظن إلَّا الأسماء المشتقة من الأفعال الدالة على الظن والاحتمال نحو : " تقريبًا" من الفعل قرَّب ، و" احتمالاً" من الفعل احتمل ، و" ظنَّاً " من الفعل ظنَّ ، و" شكَّاً " من الفعل شكَّ.

---

(١) الكتاب ٢٣٢/٤ وانظر : المقتضب ٥٦/٢ ومغني اللبيب ٩٢/١

(٢) المقتضب ٥٢/٢ وانظر : مغني اللبيب ٨٣/١

(٣) مغني اللبيب ٣٤٥/٢

(٤) رصف المباني ص ٢١٢ وانظر : الجنى الداني ص ٥٧٧ ومغني اللبيب ١٨٩/١

(٥) انظر الكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٢٧٩.

(٦) انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٥١ وانظر : المقتضب للمبرد ٤٠/١ ، ٢٠٩/٣

(٧) انظر الكتاب لسيبويه ١٩٧/٢

(٨) انظر الكتاب لسيبويه ١٣٨/٣

ثالثاً : الأفعال الدالة على اليقين ، والأفعال الدالة على الشك .

جمع النحويون – وقد تبعتهم – بين الأفعال الدالة على الشك ، والأفعال الدالة على اليقين في باب واحد ، وكذلك فعلت ، وأسموها بأفعال القلوب ، وسميت بذلك ؛ لأنَّ معانيها قائمة بالقلب(١)، وهي عندهم قسمان:

أحدهما : ما يدل على اليقين ، وهي : رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وتعلَّم بمعنى : اعلم ، وألفى .

الثاني : ما يدل على الرجحان وهي : ظنَّ ، وخال ، وحسب ، وزعم ، وعدَّ ، وجعل ، وهب ، وحجا .

وقد قسَّمها ابن هشام إلى أربعة أقسام :

أحدهما : ما يفيد في الخبر يقينًا وهو: وجد ، وألفى ، وتعلَّم بمعنى : اعلم ، ودرى.

الثاني : ما يفيد في الخبر رجحانًا وهو خمسة : جعل ، وحجا ، وعدَّ ، وهَبْ ، وزعم.

الثالث : ما يرد بالوجهين ، والغالب كونه لليقين وهو : رأي ، وعَلِم.

الرابع : ما يرد بالوجهين ، والغالب كونه للرجحان وهي: ظنَّ ، وحَسِب ، وخال(٢)

---

(١) شرح ابن عقيل جـ١ ص ٢٨٠ وأوضح السالك لابن هشام ٢٦/٢

(٢) أوضح المسالك لابن هشام ١/ ٢٦ – ٣٥ وانظر : بغية السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد المتعال الصعيدي ص ٧١ –٧٢.

التقارض بين أفعال الشك واليقين :

قد يستعمل الفعل الدال على الظن في اليقين من ذلك قوله تعالى: (وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ)[١].

وقد تستعمل حسِب في اليقين نحو قول الشاعر[٢]:

حَسِبْتُ التُّقَى والْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ** رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

أثر الشك واليقين في قضايا النحو .

عوَّل النحويون في بعض القضايا النحوية على معنيي الشك واليقين ، واعتدوا بهما كعامل مؤثر في الحكم النحوي ، وقد أكثر سيبويه[٣] من ذكر ذلك .

فكثيراً ما يقول : إن كان شاكًا ، أو إن كان متيقنًا ، فاعتبر بحال المتكلم من حيث الشك واليقين.

وأذكر نموذجاً لذلك من كتب النحو أنَّهم عند حديثهم في باب(ظن وأخواتها) عن أفعال القلوب تناولوا الخلاف الوارد بين النحويين في الاقتصار على أحد مفعولي أفعال القلوب ، حيث أجازه البعض ، ومنعه البعض الآخر .[٤]

وكان علة الخلاف هي التفرقة بين ما كان مظنونًا ، أو متيقنًا.

---

(١) سورة التوبة آية ١١٨ وانظر : شرح ابن عقيل جـ ١ ص ٣٨٥.

(٢) البيت من بحر الطويل ، وقائله : لبيد بن ربيعة العامري ، انظر : شرح التسهيل ٨١/٢ والعيني ٣٨٤/٢ والدرر ١/ ١٣٢ وشرح ديوان لبيد ص ٢٤٦ وشرح ابن عقيل جـ١ ص ٢٨٥.

(٣) الكتاب لسيبويه جـ١ ص ٣٩، ٤٠.

(٤) المتبع للعكبري جـ١ ص ٣١٤ وانظر : الكتاب جـ١ ص ٣٩، ٤٠.

وسأعرض هذه القضية من وجهة نظر النحويين كمثال يوضح كيف أنَّ حال المتكلم من حيث الشك ، أو اليقين كان مؤثرًا معتدًا به ، لذا فإنَّ العرب جعلت لكل معنى منهما ألفاظًا مختصة به.

فقد منع سيبويه أن يقتصر على أحد مفعولي أفعال القلوب قال : (وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك : حسب عبدُ الله زيدًا بكرًا ، وظن عمرو خالدًا أباك ، وخال عبدُ الله زيدًا ذا الحفاظ ، وإنَّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إذا أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينًا كان ، أو شكًا ، وذكرت الأول ليعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو فإنَّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل جعل المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك ، أو تقيم عليه في اليقين .)[١]

وعلل العكبري عدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين هنا بقوله: (لا يجوز الاقتصار على أحدهما ؛ لأنَّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتحدث في الخبر معنى لم يكن ، وهو الظن واليقين ، ألا ترى أنَّ قولك : (زيدٌ قائمٌ) خبر محض يحتمل الصدق والكذب ، وليس فيه بيان ظن ، ولا يقين ، فإذا أردت أن يبين أنَّه في ظنك قلت :(ظننت زيدًا قائمًا) ، فظنك متعلق بالقيام فلو حذفته لم يبق للظن متعلق)[٢].

من كلامه يفهم أنَّه إنَّما وضعت أفعال للظن ، وأفعال لليقين ، للتفرقة بين المعنين ، فما هو مشكوك فيه غير ما هو متيقن منه ، وأنَّ

(١) الكتاب جـ١ ص ٣٩.

(٢) المتبع جـ ١ ص ٣١٤.

أحد المفعولين لا يغني عن الآخر حتى يعلم السامع الأمر المشكوك فيه، أو المتيقن منه ، فالمفعولان يتعلق بهما معنى الظن واليقين الدال عليه فعلهما.

دلالة صيغ الفعل على اليقين :

تدل بعض صيغ الأفعال على معنى اليقين ولم يتيسر لي الحصول على ما يدل منها على الشك.

والصيغ الدالة على اليقين تتمثل في موضعين:

الموضع الأول : "دلالة الفعل الماضي على التحقيق ، فإذا قيل : ضرب زيدٌ عمراً ، فإنَّ الضرب قد تحقق وقوعه ، ومنه قوله تعالى : (أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلَا تَستَعْجِلُوهُ) [١] فلمَّا كان أمر الله محقق الوقوع عبَّر الله تعالى بصيغة الماضي ؛ لأنَّه المختص بإفادة التحقيق ، ويدل على هذا أمران :

الأمر الأول : وهو خير دليل وأقوي برهان أنَّه لمَّا كانت الأمور المستقبلة في إخبار الله تعالى متيقنة مقطوعًا بها عبَّر عنها بالأداة الدالة على المضي ، ومن ذلك التعبير بإذ عن الأمور المستقبلة ، وهي الموضوعة للدلالة على الظرف الماضي ، ومنه قوله تعالى:(فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ)[٢]، فوقعت إذ الموضوعة للمضي موضع إذا الموضوعة للمستقبل[٣].

---

(١) من الآية ١ من سورة النحل

(٢) سورة غافر آية ٦٩ – ٧٠.

(٣) الجنى الداني للمرادي ص ١٨٨.

الأمر الثاني : أنَّهم يعبرون عن الماضي والمستقبل كما يعبــرون عن الشيء الحاضر قصدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنَّه مشاهد حالــة الإخبار ، ومنه قوله تعالى :(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [١] فلام الابتداء للحال ، والفعل مستقبل[٢].

الموضع الثـاني : من موضعي التعبير بصيغة الفعل ودلالتها على اليقين ما وجدته في معاني بعض الأفعال المزيدة كأفعــل ، واســتفعل ، كأحمدته ، وأعظمته أي : اعتقدت أنَّه محمودًا وعظيمًا[٣].

واستحسنت كذا ، واستصوبته أي : اعتقدت حسنه وصوابه[٤].

مما سبق ، وما قبله يتبين أنَّ العرب راعت الاحتياط في عدم الخلط بين المعاني المتضادة والتي منها معنيا الشك واليقين.

---

(١) سورة النحل آية ١٢٤.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام جـ ١ ص ٦٩.

(٣) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ٤٢

(٤) شرح التصريف العزي للشريف الجرجاني ص ٧٦ وانظر : شذا العرف في فن الصرف ص ٤٧ ونزهة الطرف في فن الصرف لعبد الله بن يوسف المعري الأنصاري ص ١١١

المبحث الثاني

الضرب الثاني : الاحتياط بالتمييز بين القرب ، والبعد

فرَّقت العرب بين القريب ، والبعيد سواء كان القرب ، أو البعد في المكان ، أو الزمان ، أو المكانة والمنزلة.

وكان ذلك حاضرًا بصورة جلية في بابي الإشارة والنداء ، وفي الأدوات الدالة على قرب الزمن كقد ، والسين ، والفاء العاطفة ، أو بُعده كسوف ، وثُمَّ.

ورأيته أيضًا متمثلاً في بعض الأبنية كالمصغر على ما يأتي بيانها.

وهذا إن دل فإنَّما يدل على عناية العرب الفائقة بالمعاني ، وما يترتب على ذلك من أثر في اختيار الألفاظ.

وعليه فالأبواب التي يظهر فيها هذا الضرب من الاحتياط هي : الإشارة – النداء – الأدوات – بعض الأبنية الصرفية التي تدل على قرب الحدث أو بعده .

أولاً : الإشارة :

وضعت العرب ألفاظًا للإشارة إلى القريب ، وهو الأصل ؛ لأنَّ الأصل أن يكون المشار إليه قريبًا حاضرًا.

قال سيبويه : (فمن الأسماء ذا ، وذه ، ومعناهما أنَّك بحضرتهما)[١]

(١) الكتاب جـ ٤ ص ٢٢٨.

فالأصل في وضع أسماء الإشارة أن تكون للحضور ، والقرب ، والعلة في ذلك أنَّ المشار إليه حسي ولا يشار إليه إلَّا بالإشارة الحسية، وهذا لا يتأتى إلَّا مع الحاضر القريب ، وقد يأتي للغائب ، فيشار إليه بألفاظ الإشارة الخاصة بالبعيد ، أو يشار إليه بألفاظ القريب إذا كان المحكي عنه غائبًا جرى ذكره قريبًا فكأنَّه حاضر ، كما يجوز أن يشار إلى القول المسموع عن قريب بلفظ الغيبة ، والبعد كما قال الله تعالى : (كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ)[١] مشيرًا إلى قرب المثل الحاضر المتقدم[٢].

فعلمنا مما سبق أنَّ الأصل في الإشارة الحضور ، والقرب ، والحسية قال العكبري :(إنَّما سميت هذه أسماء إشارة ؛ لأنَّه لا يعرف المراد بها إلَّا بانضمام الإشارة إليها ألا ترى أنَّه لو كان بحضرتك جماعة فقلت: (هذا) من غير أن تقبل على واحد منهم لم يعلم من تعني)[٣].

ألفاظ الإشارة للقريب ، والمتوسط ، والبعيد :

أولاً : ألفاظ الإشارة للقريب .

١- يشار إلى المفرد القريب بـ (ذا) ولمؤنثه بـ (ذه) ولها مع التاء خمسة ألفاظ ، وبدون التاء خمسة أخرى[٤].

---

(١) سورة محمد آية ٣.

(٢) شرح الكافية للرضي جـ ٢ ص ٣٢.

(٣) المتبع جـ٢ ص ٤٦٩.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ٢٣٩ وانظر : المفصل للزمخشري ص ١٤١، أوضح المسالك لابن هشام جـ ١ ص ١٢٤.

٢- يشار إلى المثنى القريب بـ (ذان) ، و(تان).

٣- يشار إلى الجمع مطلقًا مؤنثًا كان ، أو مذكرًا عاقلاً كان ،أو غير عاقل بـ(أولاء).

ثانياً : الإشارة إلى المتوسط بين القريب والبعيد :

سبق قريبًا بأنَّ الإشارة إلى القريب ألفاظها محدودة للغاية مع كونها الأصل ، بينما إذا عرضت هنا ما يشار به إلى البعيد ، أو المتوسط وفقًا لرأي بعض النحويين ، فسنجدها كثيرة نظرًا إلى الملحقات التي تلحق بلفظ الإشارة الموضوع للقريب ليشار به إلى البعيد كالكاف ، واللام ، يتضح ذلك فيما يأتي:

١- يشار إلى المفرد المتوسط بين القرب والبعد المذكر بلفظ واحد وهو (ذاك) ومؤنثه بثلاثة ألفاظ : تَيك ، تَيْك ، وذيك[١]

٢- يشار إلى المثنى بـ (ذانّك) مشددة النون ، قال ابن مالك : (ليعلم أنَّ اللام تجتمع مع الكاف في التثنية كما اجتمعت في الإفراد وأنَّ المثنى المشار إليه في البعد ما له في التوسط ؛ لأنَّهم استثقلوا اللام بعد (النون)[٢].

ففي الإشارة إلى المثنى متوسطة ، وبعيدة لفظ واحد على حد قوله .

٣- يشار إلى الجمع المتوسط قربًا وبعدًا بـ (أولئك) و (أولاء).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ٢٣٩.

(٢) شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٤١.

ثالثاً : ألفاظ الإشارة إلى البعيد .

كما احتاطت العرب في كلامها فجعلت ألفاظاً للمشار إليه إذا كان قريباً ، فإنَّها سارت على نهج الاحتياط نفسه في المشار إليه إن كان بعيداً فخصت له ألفاظاً ، فيقال في المفرد المذكر: (ذلك) باللام والكاف ، ويقال في المؤنث : تلك تِلْك ، وتَلك ، وتيلك ، وتالك.

ويقال في المثنى ما يقال في المتوسط ، ويقال: في الجمع: (أولالك)[١].

وأستنتج مما سبق أنَّ الكاف واللام هما الحرفان الدَّالان على البعد، فإن كان أدنى البعد فبالكاف ، وإن كان أقصى البعد فباللام ، أوبهما معَا .[٢]

وهنا يبرز مفهوم الاحتياط ، فإنَّ العرب حددت لكل درجة من درجات البعد ألفاظاً في الإشارة .

وهذه اللام ، والكاف اللاحقة لأسماء الإشارة موضوعة للبعد ، أو للخطاب ، ولا محل لها من الإعراب[٣].

وهي للتراخي كما قال ذلك سيبويه ، وهذا نصه : (وذاك بمنزلة هذا. إلَّا أنَّك إذا قلت : ذاك ، فأنت تنبهه لشيء مُتراخ ، وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك ، وتلك بمنزلة " ذاك ")[٤].

---

(١) شرح التسهيل جـ١ ص ٢٣٩ – ٢٤١.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية جـ ١ ص ١٢٧.

(٣) رصف المباني للمالقي ص ٢٠٦، وانظر : أوضح المسالك لابن هشام ١/ ١٢٤

(٤) الكتاب جـ ٢ ص ٧٨.

وهذه اللام لاحقة لأسماء الإشارة الدالة على البعد ، أو التوكيد على خلاف في ذلك ، وأصلها السكون وكسرها إنَّما كان لالتقاء الساكنين في ذلك[١]

وكذلك في بقية الألفاظ المشار بها للبعيد نحو : تلك ، وذلكما ، وتلكما ، وذلكم ، وتلكم ، وأولئك ، وأولالك قال الله تعالى : (ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي)[٢]، وقال الله تعالى : (وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا)[٣]، وقال الله تعالى :(ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي)[٤]، وقال الله تعالى :(ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ)[٥]. ودخلت كما قال المالقي :(لتوكيد الخطاب ، ومراعاة المشار إليه في المسافة)[٦]

بينما يرى العكبري أنَّها زيدت هنا لوجهين :

الأول : بعد المشار إليه .

الثاني : التعويض من ها التنبيه بدليل أنَّه يقال :هاذاك ولا يقال : هاذي لك[٧]

---

(١) مغني اللبيب ٢٣٧/١ وانظر المتبع للعكبري ٢ /٤٧١ وأوضح المسالك ١٢٤/١

(٢) سورة إبراهيم آية ١٤.

(٣) الزخرف آية ٧٢.

(٤) يوسف آية ٣٧.

(٥) فاطر آية ١٣.

(٦) رصف المباني ص ٢٥.

(٧) المتبع جـ ٢ ص ٤٧١.

آراء النحويين في مراتب الإشارة من حيث القرب والبعد :

مرَّ فيما سبق إشارة يسيرة إلى قرب المشار إليه ، أو بعده ، أو توسطه ، وهذه هي مراتب الإشارة التي تحدث عنها النحويون ، فقد رتبوا المشار إليه إلى ثلاث مراتب : القريب ، والمتوسط ، والبعيد ، وهذا ما اشتهر لديهم.

بينما منع البعض المتوسط ، وعلى رأسهم ابن مالك(١) وأرى أنَّ سيبويه قد منعه أيضاً.

فقد ذكر أنَّ الإشارة موضوعة للتقريب ، والتبعيد(٢)، وعليه فالقضية فيها مذهبان:

الأول : يرى أنَّ مراتب الإشارة ثلاثة : قريب ، وبعيد ، ومتوسط، وممن قال بهذا الزمخشري(٣)، والرضي(٤).

المذهب الثاني : وتزعمه ابن مالك ونسبه للمتقدمين يرى أنَّهما مرتبتان فقط : قريب ، وبعيد ، واحتج بوجوه تشير في مجملها إلى أنَّ العرب احتياطاً منهم في تحديد المقصود في الإشارة خصصوا للقرب ألفاظاً ، وللبعد ألفاظاً أخرى ، ولا يوجد للمتوسط بينهما ألفاظ خاصة به. فقد حكي عن بني تميم أنَّهم يدخلون الكاف للبعد ولا يدخلون اللام ،

---

(١) شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٤٢،

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ١٢.

(٣) المفصل ص ١٤١.

(٤) شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٩.

فيقولون : ذاك ، وأهل الحجاز على عكسهم ، فيدخلون اللام للبعد ، ولا يدخلون الكاف .

كما أنَّ القرآن الكريم ليس فيه إشارة إلَّا بمجرد من اللام والكاف معًا ، أو بمصاحبهما معًا في غير المثنى والمجموع .

فالمشار إليه شبيه بالمنادى يقتصر فيه على مرتبتين إلحاقاً للنظير بالنظير .

ومن كل ما سبق يظهر ما بذله ابن مالك من جهد لإقناع الدارسين بأنَّ للإشارة مرتبتين فقط : قريب ، وبعيد .

وإن كنت أرى توافر المرتبة الثالثة المتوسطة بينهما في الحقيقة والواقع بل إنَّ هناك قريباً حاضراً ، أو غائباً ، وهناك أدنى البعد ، وهناك أقصاه ، إلَّا أنَّه لم توضع لها ألفاظ دالة عليها .

أمَّا الجمهور فقد أقروا أنَّ للإشارة ألفاظاً دالة على الثلاث مراتب: قربي ، ووسطى ، وبعدى ، فيشار للقريب بما ليس فيه كاف ، ولا لام فيقال : ذا ، وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو: ذاك ، وإلى من في البعدي بما فيه الكاف واللام نحو : ذلك[١]

الإشارة إلى المكان :

المكان إمَّا قريب ، أو بعيد ، وقد راعت العرب ذلك في ألفاظهم ، فأشاروا إلى المكان القريب بهنا ، أو ههنا نحو قول الله تعالى :(إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ)[٢].

(١) شرح ابن عقيل جـ ١ ص ١٢٩.
(٢) سورة المائدة آية ٢٤.

ويشار إلى المكان البعيد بهناك أو ههناك ، أو هنالك ، أو هنّا، أو هِنا ، أو هنت ، أو ثَمَّ نحو قوله تعالى: (وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ)(١).

وأود هنا أن أبين أنَّ هذه الألفاظ مختصة بالإشارة إلى المكان دون الأفراد أمَّا ما سبق من ألفاظ للأفراد فإنَّه يمكن استعمالها أيضًا في الإشارة إلى المكان(٢).

وقد ذكر ابن مالك الألفاظ الخاصة بالإشارة إلى المكان ، وقد أحسن عرضها حيث ذكر كل لفظ منها موازيًا ومقابلاً لألفاظ الإشارة للأفراد حيث قال: (من قال في الإشارة إلى الشخص القريب "ذا" قال في الإشارة إلى المكان القريب "هُنا" دون تنبيه ولا خطاب ، ومن قال: هذا، قال: "ههنا". ومن قال: ذاك ، قال : هناك ، ومن قال : ذلك ، قال : هنالك ، ومن سَوَّى: ذاك وذلك ، مُلْغيا للتوسط ، سَوَّى : هناك وهنالك ومن لم يُسَوِّهما معترفا بالتوسط ، لزمه مثل ذلك في : هناك وهنالك : ومن قال : هذاك ، جامعاً بين التنبيه والخطاب ، قال: ههناك. ولا يقال: ههنالك ، كما لا يقال: هذا لك)(٣)

مما سبق يتضح أنَّ لكل من القريب ، والبعيد والمتوسط في المسافة ألفاظًا خاصة به في باب الإشارة سواء للأفراد ، أو للأشياء أو للمكان.

---

(١) سورة الشعراء آية ٦٤.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٥٠ وانظر : المفصل للزمخشري ص ١٤١ وأوضح المسالك لابن هشام ١ / ١٢٥، وشرح ابن عقيل ١ / ١٢٩.

(٣) شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٥٠.

نيابة القريب عن البعيد والعكس مجازاً :

قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير ، أو المشار إليه نحو قوله تعالى :(وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)[١]، فاستعملت(تلك) الموضوعة للبعيد في القريب لعظمة المشير ، وهو الله تعالى .

وقوله تعالى :(ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي)[٢] باستعمال لفظ الإشارة (ذلكم) ، وهو للبعيد للدلالة على عظمة المشار إليه.

ومنه أيضًا قوله تعالى: (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ)[٣] لعظمة المشار إليه بالنسبة للمشير.

وقد يحدث العكس ، فينوب ذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال ، ومنه قوله تعالى : (كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ)[٤].

وقد يتعاقبان في القصة ذاتها كقوله تعالى: (ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ)[٥] باستخدام اسم الإشارة للبعيد ثم قال الله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)[٦] باستخدام اسم الإشارة للقريب والمشار إليه في القصة واحد[٧].

---

(١) سورة طه آية ١٧

(٢) الشورى آية ١٠.

(٣) يوسف آية ٣٢.

(٤) الإسراء آية ٢٠.

(٥) سورة آل عمران آية ٥٨.

(٦) سورة آل عمران آية ٦٢.

(٧) شرح التسهيل ابن مالك ١ / ٢٤٨ وانظر : شرح الكافية ٢ / ٣٣.

وغير ذلك من أسرار التعبير القرآني التي لا تخفى على كل متدبر، ودارس للقرآن الكريم ، وعلى كل دارس لفنون العربية.

ثانياً: المنادى .

المنادى هو : المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا ، أو تقديرًا.

فيدخل فيه كل منادى دخلت عليه (يا) ، أو إحدى أخواتها ، ويدخل فيه المندوب المتفجع عليه ، وإن كان ميتًا ، أو المتوجع منه ، والمتعجب منه(١)

مما سبق يتبين أنَّ المنادى مفعول به في المعنى ؛ لأنَّه مدعو ، وأنَّ النداء يشبه الأصوات ؛ لأنَّه ينبه به المخاطب(٢).

ويتبين أيضًا أنَّ الفعل هنا لازم الحذف للاستغناء بحرف النداء.

حروف النداء وحكمها من حيث اختصاصها بالقريب ، أو بالبعيد :

تناول النحويون أحرف النداء ، وقد عدَّها البعض ثمانية كابن هشام(٣)، وعدَّها آخرون ستة كالزمخشري(٤).

ودوري في هذا المقام أن أعرض حروف النداء لأبيِّن كيف أنَّ العرب قد خصصت في النداء للقريب أحرفاً ، وللبعيد أخرى.

---

(١) شرح الكافية للرضي جـ ١ ص ١٣١، وانظر : المفصل ص ٣٧.

(٢) المتبع للعكبري جـ ٢ ص ٤٧٩.

(٣) أوضح المسالك جـ ٤ ص ٤.

(٤) المفصل ص ٣٠٩.

١- يا ، وهي أم الباب ، وينادى بها القريب والبعيد ، أو من هو بمنزلة النائم أو الساه ، أو أراد المتكلم إقبال المدعو عليه لأهمية ما يدعوه إليه[١].

أمَّا قول الداعي : يا رب ، ويا الله مع قرب الله تعالى من العبد، فإنَّه يعد من باب استقصاء منه لنفسه ، وهضم لها واستبعاد عن مظان القبول والاستماع وإظهار للرغبة في الاستجابة[٢].

لكنَّ الأصل في (يا) أن تكون للبعيد لا كل البعد ، وهي أكثر دوراً من أخواتها لامتداد الصوت بها[٣].

وقد ينادى بها القريب توكيداً ، وقيل : هي مشتركة بين القريب والبعيد ، وقيل : هي للمتوسط بينهما . [٤]

ولكن المشهور أنَّها للبعيد مسافة ، أو حكمًا ، وينادى بها القريب توكيدًا لكثرة استعمالها[٥].

٢- الهمزة المقصورة ، وهي لنداء القريب على الأشهر ، وهي عند سيبويه مختصة به فلا ينادى القريب إلَّا بها ، أمَّا بقية أخواتها فينادى بها البعيد والمتوسط[٦].

---

(١) المفصل للزمخشري ص ٣٠٩.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٩.

(٣) المتبع للعكبري ٢ / ٤٨٢ وانظر : المفصل للزمخشري ص ٤٤ ومغني اللبيب لابن هشام ٢ / ٣٧٣.

(٤)مغني اللبيب لابن هشام جـ ٢ ص ٣٧٣ وانظر : المفصل للزمخشري ص ٤٤

(٥) الجنى الداني للمرادي ص ٣٥٤

(٦) الكتاب ٢٢٩/٢ وانظر : المتبع جـ٢ ص ٤٨٢.

وعلة اختصاصها بالقريب أنَّ الصوت فيها لا يمتد فخص بها ما لا يحتاج إلى مد الصوت فيه فهي لمجرد التنبيه(١).

وقد رفض أكثر النحويين مشاركة (أي) للهمزة في نداء القريب اعتمادًا منهم على ما رواه سيبويه عن العرب حيث قال ابن مالك: (ومن زعم أنَّ أي كالهمزة في الاختصاص بالقرب لم يعتمد في ذلك إلَّا على رأيه ، والرواية لا تعارض بالرأي ، وصاحب هذا الرأي هو المبرد، وتبعه كثير من النحويين)(٢). ، وقيل أيضًا : إنَّها للمتوسط (٣).

٣- الهمزة الممدودة : وهي لنداء ما بَعُدَ فيقال : آزيد ، فيمد الصوت بها عن سابقتها ، وهي الهمزة المقصورة(٤).

وقد حكى الكوفيون ورودها للقريب ، والصحيح عند أكثر النحويين أنَّها للبعيد لئلَّا يتعارض مع ما رواه سيبويه عن العرب أنَّهم لا يستعملون في القريب إلَّا الهمزة المقصورة ، وما سواها للبعيد(٥).

٤ ، ٥ – أي ، وآي ، وهما يكونان تنبيهًا ونداء مثل (يا) غير أنَّهما يختصان بالقريب منزلة المصغي إليك لتقارب لفظهما.

وهما في النداء أبعد من الهمزة فهما في المنزلة الوسطى بين الهمزة وأيا.

---

(١) المتبع للعكبري ٢ /٤٨٢ وانظر : المفصل للزمخشري ص ٤٤ وأوضح المسالك ٤/ ٤

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٨٦ وانظر : رصف المباني ص ٥١ ، ٥٢ والجنى الداني ص ٣٥

(٣) مغني اللبيب لابن هشام جـ ١ ص ١٣.

(٤) رصف المباني للمالقي ص ٥١، ٥٢.

(٥) الجنى الداني للمرادي ص ٢٣٢ وانظر : أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٤.

ومد أي يكون دليلاً على بعد المسافة ، وأنَّ السامع لا يسمع النداء إلَّا مع المد [١]، فتقول : أيْ زيد ، وآاي زيد إذا مددت ، ومثال أي المقصورة قول الشاعر[٢]:

ألم تسمعي أيْ عبدَ في رونق الضُّحى ** بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

وقد اختلف في أي المقصورة واستعمالها ، فذكر البعض أنَّها للبعيد وقيل : إنَّها للقريب كالهمزة ، وقيل : للمتوسط.

٦- أيا معناها للتنبيه ، وينادى بها كما ينادى بـ (يا)إلَّا أنَّها تكون لازمة لنداء البعيد مسافة ، وحكمًا كالنائم ، والغافل ، والعلة في ذلك أنَّها على ثلاثة أحرف آخرها ألف تحتمل المد ما شئت ؛ لأنَّ مد الصوت بها يتمكن[٣]

٧- هيا ، وهي حرف نداء ينادى بها البعيد مسافة ،أو حكمًا قال الشاعر[٤]:

هَيَا أمَّ عمرٍو هَل ليَ اليومَ عندَكُمْ ** بِغَيْبَةِ أَبصَارِ الوَشَاةِ سَبِيلُ ؟

---

(١) رصف المباني للمالقي ص ١٣٤ وانظر : الجنى الداني للمرادي ص ٢٣٣ وأوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٤.

(٢) البيت من بحر الطويل ، قائله : كثير عزة ، وهو في ديوانه ٢٣١/١ وانظر : الجمل للزجاجي ص١٦٨ والمغنى ص٨٠ وشواهده ص٢٣٤ والدرر ١٤٧/١ ورصف المباني ص ١٣٥والهمع ١٧٢/١ ولسان العرب (يا) ومعجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون ص ٢٠٠

(٣) رصف المباني للمالقي ص ١٣٦.

(٤) البيت من بحر الطويل ، لم يعرف قائله انظر : الجنى الداني ص ٥٠٧ والهمع ١٧٢/١ والدرر ١/ ١٤٨ والتاج (هيا) ومعجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون ص ٣٧١

٨- وأ ، وهي حرف نداء ولكنَّه مختص بباب الندبة ، فلا ينادى بها إلَّا المندوب نحو: وا زيداه.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ (وا) يجوز أن ينادى بها غير المندوب ، ولكنَّ الجمهور على أنَّها للندبة[١] ويفهم من ذلك أنَّها للبعيد.

مما سبق يتضح أنَّ للنداء أحرفاً راعت فيها العرب قرب المنادى وبعده ، وتوسطه ، فقد فرَّقت العرب بين المنادى إن كان قريبًا فخصصوا له (أي) على ما ورد من خلاف سابق ، وجعلوا للبعيد أكثر الحروف ؛ لأنَّه يحتاج إلى مد الصوت ، وإيصال الدعوة .

هذا ولولا كثرة الخلاف لتجلى الاحتياط في صورة أوضح ، ولبرز اختصاص هذه الحروف سواء بالقرب أو بالبعد .

وكأنَّ أصحاب اللغة قاموا بدورهم ، فأحسنوا ، وأصلحوا ، وحددوا، واحتاطوا ، وجاء خلاف النحويين ليضيع على القاريء كل هذا ، فلا يستطيع أن يحكم على أي حرف على وجه الدقة بكونه مختصاً بالقرب ، أو البعد ، أو التوسط .

ثالثًا: أدوات تؤثر في قرب زمن الفعل ، أو بعده .

بعد أن ذكرت ألفاظ الإشارة ، وأدوات النداء كموضعين من المواضع التي روعي فيها التمييز بين ما هو قريب ، وبين ما هو بعيد أصل إلى الموضع الثالث الذي روعي فيه أيضًا القرب ، والبعد ، ولكن هذه المرة قرب ، وبعد الزمن.

---

(١) الجنى الداني للمرادي ص ٣٥١/ ٣٥٢.

فقد خصَّت أدوات تدخل على الفعل فتقرب زمنه، أو تبعده وهي كالتالي:

* فمما يقرب زمن الفعل : (قد) فهي تقرب زمن الماضي من الحال نحو: (قد فعل) ، ومنه قول المؤذن:(قد قامت الصلاة) وهو ما قاله الزمخشري .[١]

وقيل : إنَّها مع إفادة التقريب لا تخلو من التوقع[٢].

وذكر العكبري أنَّ (قد) تختص بالفعل ؛ لأنَّها تقرِّب زمن الماضي من زمن الحال ، وتدل على تقليل المستقبل . [٣]

* منها أيضًا (ما) النافية للماضي القريب من الحال فهي لنفي الحال ، أو الماضي القريب نحو: ما يفعل ، وما زيد منطلق[٤].

* ومن الأدوات التي تقرِّب زمن المستقبل السين ، وممن قال بهذا الزمخشري[٥] ، والعكبري[٦].

فإنَّ السين أضيق في إفادة المستقبل من سوف ؛ لأنَّ مدة الاستقبال معها أقل نظرًا لقلة حروفها فهي على حرف واحد ،

* ومما يبعد زمن الفعل (سوف) فقد أشار العكبري إلى أنَّ سوف دليل على تراخي زمان الفعل أكثر من التراخي مع السين [٧].

---

(١) المفصل للزمخشري ص ٣١٦ وانظر : مغني اللبيب لابن هشام ١ / ٢٢٨.
(٢) المفصل ص ٣١٦ ، وانظر : الجنى الداني للمرادي ص ٢٥٥ والمتبع ١ / ١٢٦.
(٣) المتبع جـ ١ ص ١٢٦.
(٤) المفصل للزمخشري ص ٣٠٦.
(٥) المرجع السابق ص ٣١٧.
(٦) المتبع جـ ٢ ص ٤٢٩.
(٧) المتبع جـ ٢ ص ٤٢٩، جـ١ ص ٢١٩ وانظر اللباب ص ٩.

وكل ذلك ضرب من الاحتياط في الكلام لإيصاله واضحاً جلياً .

وذكر ابن هشام أنَّ هذا ليس محل اتفاق بين النحويين ، فقد اختلفوا في كون (سوف) مفيدة لتراخي الزمن ، وأنَّها أوسع زماناً من السين فذكر أنَّ البصريين هم فقط من يرون أنَّ الزمن مع السين أضيق في الاستقبال وأنَّ الزمن مع (سوف) أوسع وأيَّدهم في ذلك مضيفًا أنَّ حرف التنفيس فائدته التوسيع ، وهذا لا يعني أنَّها للمستقبل الواسع بل يعني أنَّها نقلت الفعل من الزمن الضيق ، وهو الحال إلى الزمن الواسع، وهو المستقبل(١).

وعلى أية حال فإنَّ ما يتراءى لي ، وأنقله للقاريء أنَّ (قد وما والسين) من الأدوات المختصة بالتقريب .

أمَّا ما يبعده فهو (سوف) ، وقالوا هذا في (ثُمَّ) العاطفة (٢) .

وقد قالوا : مما يفيد التقريب أيضاً (الفاء) في العطف ، وما يقابلها هو (ثُمَّ) ، فالفاء للترتيب بغير مهلة ، و" ثُمَّ" للترتيب والتراخي(٣).

قال الله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)(٤)، وقال الله تعالى : (وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى)(٥).

فالفاء للتعقيب ، وهو مرادف التقريب نحو: قام زيدٌ فعمرو ، فإنَّ قيام عمرو بعد قيام زيد ، بلا مهلة ، فتشارك (ثُمَّ) في إفادة الترتيب

---

(١) مغني اللبيب جـ ١ ص ١٣٨.
(٢) المفصل للزمخشري ص ٣٠٤.
(٣) المفصل للزمخشري ص ٣٠٤.
(٤) سورة الأعراف آية ٤.
(٥) سورة طه آية ٨٢.

،وتفارقها في إفادة الاتصال ، أمَّا (ثُمَّ) فهي تفيد الانفصال ، وهو مذهب البصريين فما أوهم خلاف ذلك تأوَّلوه(١).

رابعاً : إفادة معنى القرب من خلال صيغ التصغير :

من أغراض التصغير تقريب ما يتوهم بعده كقولك : هذا أُخَّي ، وبُنَيَّ(٢).

وبعضهم يطلق عليه التعطف ، وهو لا يفترق عن التقريب(٣) ، ومنه قول الخباب بن المنذر:(أنا جُذَيْلُهُا المحكَّك وعُذَيْقُها المرجَّب).(٤)

والبصريون يحملون ذلك على تقريب ما يستبعد ، فكأنَّه ظن أنَّ أحدًا يستبعد المنية فصغرها تقريبًا لوقوعها (٥).

ومن التقريب الذي يفيده التصغير تقريب زمان الشيء نحو:(قُبَيل العصر) ، و(بُعَيد المغرب).

أو تقريب مكانه نحو: (فُوَيق الفرسخ) ، و (تُحَيت البريد).

أو تقريب منزلته نحو: صُديقي(٦).

وهكذا نجد أنَّ العرب حرصت على أن تجعل بعض صيغها تفيد معنى القرب ، وهذا ضرب من الاحتياط .

---

(١) رصف المباني للمالقي ص ٣٧٧.

(٢) المتبع للعكبري٢ / ٦٨٠ وانظر : اللباب ص ٥٥٢ والكتاب لسيبويه ٤ / ٤٨٥

(٣) الهمع للسيوطي جـ ٢ ص ١٨٥.

(٤) انظر مسند أحمد بن حنبل ١/ ٥٥ ، ٥٦ وانظر :اللسان (جذل)

(٥) المتبع للعكبري جـ ٢ ص ٦٨١.

(٦) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ١٤٤.

المبحث الثالث

الضرب الثالث : الاحتياط بالتمييز بين القلة ، والكثرة

حرص العربي في لغته على التمييز بين ما هو قليل ، وما هو كثير ، كما حرص على التمييز بين ما هو قريب ، وما هو بعيد ، اتساقاً مع ما انتهجه من الاحتياط .

وقد يتأتى ذلك من خلال الحدث ، أو الزمن ، أو العدد ، ومن خلال البنية أيضًا ، أو التركيب.

فنراهم وضعوا أبنية تدل على القليل ، وأبنية أخرى تدل على الكثير.

وقد تمثل ذلك أيضًا في :

١- صيغ جموع القلة والكثرة ، فقد خصوا أوزانًا منه لتفيد القلة ، وخصوا أوزانًا للدلالة على الكثرة.

٢- صيغ المبالغة إذا تكرر فعل الشيء من الفاعل.

٣- بعض الأبنية للفعل المزيد تدل على الكثرة ، وبقية الأفعال تدل على فعل الشيء دون إكثار.

٤- صيغ التصغير الثلاثة ، فهي تدل أحيانًا على قلة الشيء.

وكل ما سبق يظهر من خلال بنية الكلمة ، ولكنِّي ألمح أيضًا دلالة بعض التراكيب على القلة ، أو الكثرة ، وذلك من دخول بعض الأدوات على الفعل ، فتؤثر في معناه من حيث قلة وقوع الحدث، أو كثرته.

هذا على الإجمال وتفصيل ذلك فيما يأتي إن شاء الله تعالى :

أولاً : صيغ جموع القلة ، والكثرة :

وهي مشهورة وفي متناول القاريء كما أنَّها مستعملة بكثرة ؛ ولذا أذكر بعضًا منها على سبيل المثال قصداً للإيجاز :

١- جمع القلة ، وحقيقته هو: ما يدل في عدده على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة وأوزانه : أَفْعُل ، وأَفعِلة ، وأَفعَال ، وفِعلَة [١].

٢- جموع الكثرة ، وأكثر النحويين على أنَّها ثلاثة وعشرون وزنًا منها : فُعَل ، وفَعِل ، وفُعَلَة ، وفِعال ، وفعول ، وفُعْلان[٢] ، وغيرها مما هو بين أيدينا في كتب النحو.

والفرق بين الجمعين من حيث الكمية والعدد يظهر من المبدأ والغاية للعدد ، فالقلة من (ثلاثة إلى عشرة)، والكثرة من (أحد عشر إلى ما لا نهاية).

وقيل : إنَّهما متفقان في المبدأ لا الغاية[٣].

وقد تتحول القلة إلى كثرة في العدد إذا عرِّف جمع القلة بـ"أل "، أو بالإضافة ، وذلك لأنَّ القلة تندرج تحت النكرة ، فإذا دلت من طريق الجنس أو الاستغراق على معرفة ، فقد صارت جمعًا للكثرة[٤].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ٤١٥، ٤١٦ وانظر : الكتاب جـ ٣ ص ٤٩٠ – ٥٦٧ وشذا العرف للحملاوي ص ١٢٥.

(٢) الكتاب ٣ / ٤٩٠، ٥٦٧ وانظر : شرح ابن عقيل٢/ ٤١٩ – ٤٣٤ وشذا العرف ص ١٢٤

(٣) شذا العرف للحملاوي ص ١٢٤.

(٤) المرجع السابق ص ١٢٤.

والحق في تقديري أنَّ العرب مع احتياطها في لغتها وتمييزها بين ما هو قليل ، وما هو كثير في العدد من خلال وضع أبنية لجمع القليل ، وأبنية لجمع الكثير إلَّا أنَّها قد تستغني ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة نحو: رجل وأرجل ، وعنق وأعناق ، وفؤاد وأفئدة ، إذ لا يوجد لها جمع كثرة في اللغة العربية كما أنَّه قد تغني أبنية الكثرة عن القلة كرجل ، ورجال ، وقلب وقلوب ، إذ لا جمع قلة لهما(١).

ومع هذا كله فإنَّه لا يقدح في حرص العرب واحتياطها في التمييز بين المعاني المتضادة ؛ وذلك لأنَّ في هذا كله دلالة على تصرف اللغة ومرونتها واتساعها.

وقد يستعمل أحد الجمعين مكان الآخر مع وجوده أيضًا حيث إنَّه وضع بناءان للفظ واحد كأفلس ، وفلوس في جمع فلس ، وأثوب ، وثياب في جمع ثوب ، فإن استعمل أحدهما مكان الآخر كان من قبيل المجاز ، ويسمى هذا بالنيابة استعمالاً كما نابت الجموع السابقة بعضها عن بعض(٢)

ثانياً : صيغ المبالغة .

قد تحوَّل صيغة فاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث إلى أوزان خمسة مشهورة تسمى صيغ المبالغة وهي: فعَّال ، ومِفعَال ، وفَعُول ، وفَعِيل ، وفَعِل(٣).

---

(١) شذا العرف للحملاوي١٢٤ وانظر : الكتاب ٣ / ٤٨ وشرح ابن عقيل ٢ / ٤١٥

(٢) شذا العرف للحملاوي ص ١٢٤

(٣) أوضح المسالك لابن هشام ٣ / ١٨٨ وانظر : شرح ابن عقيل جـ ٢ ص ١٠٥.

قال سيبويه[١]: (وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل).

وشبيه بصيغ المبالغة ما صاغته العرب للشيء إذا كثر في المكان، وهذه الصيغة هي (مَفْعَلة) ، فإذا حصل الشيء كثيرًا في المكان، فإن كان اسم ذلك الشيء في الثلاثي المجرد بني على مَفْعَلة فيقال : مَسْبَعة ، ومَأْسَدة ، ومَذْأَبة ، للأرض التي كثر فيها : السباع ، والأسد ، والذئاب[٢].

ثالثاً : **صيغ التصغير** .

الأصل في التصغير الدلالة على التقليل سواء كان تقليل عدد نحو: دُرَيهمات ، أي أعدادها قليلة ، أو تقليل ذات المصغَّر بتحقيره حتى لا يتوهم أنَّه عظيم نحو: كُلَيب ، ورُجَيل هذا على وجه الحقيقة ، فيدل التصغير على تقليل ذات الشيء ، أو كميته.

وقد يراد بالتصغير التقليل على سبيل المجاز فيكون المراد إظهار الشفقة والتلطف ، كقولك : يا بُنَي ، ويا أُخيّ ، ويا صُديّقي ؛ وذلك لأنَّ الصغار يشفق عليهم ، ويتلطف بهم ، فكني بالتصغير عن عزة المصغَّر على من أضيف إليه[٣].

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ١١٠ وانظر : المفصل للزمخشري ص ٢٦٦.

(٢) شرح التصريف العزي للشريف الجرجاني ص ٣٧٤.

(٣) شرح الشافية للرضي ١ / ١٩٠ وانظر : شذا العرف للحملاوي ص ١٤٤.

رابعاً : صيغ بعض الأفعال المزيدة .

بعض أبنية الأفعال المزيدة يدلُّ على كثرة الحدث وتكراره ، فهناك أوزان للثلاثي المزيد ، أو الرباعي المزيد تفيد الكثرة من خلال التضعيف ، أو تكرار حرف فيكون التضعيف والتكرار دالين على زيادة المعنى المراد من الفعل عن غيره مما خلا من التضعيف والتكرار.

وعليه قالوا : إنَّ العرب إذا أرادت زيادة المعنى زادت في حروف الكلمة ، فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

وأذكر هنا بعضًا من هذه الأبنية والأوزان.

١ – فعَّل ثلاثي مضعف العين يدل على التكثير في الفعل نحو: جوَّل ، وطوَّف أي : أكثر الجولات ، والطوفان ، أو التكثير في المفعول نحو: غلَّقت الأبواب ، أو في الفاعل نحو: موَّتت الإبل ، وبرَّكت(١).

قال الرضي: (تقول: ذبحت الشاة ولا تقول : ذبَّحتها ، وأغلقت الباب مرة ولا تقول : غلَّقت ، لعدم تصور معنى التكثير في مثله بل تقول : ذبحت الشاة وغلَّقت الأبواب ، وقولك جرَّحته : أكثرت جراحاته، وأمَّا جرحته بالتخفيف فيحتمل التكثير، وغيره). (٢)

ومنه سمِّي القرآن تنزيلاً من الفعل نزَّل بالتضعيف ؛ لأنَّه لم ينزل جملة واحدة ، بل سورة سورة ، وآية آية (٣).

---

(١) شذا العرف للحملاوي ص ٤٣.

(٢) شرح الشافية ٢/١ وانظر : الكتاب ٢٧٦/٤

(٣) شرح الشافية ١ / ٢ وانظر : شرح التصريف العزي للجرجاني ص ٦٤

٢- افتعل : للتكثير في الفعل والمبالغة في معناه نحو : اقتدر أي: بالغ في القدرة ، وارتد أي : بالغ في الردة[١].

وافتعل أقوى في الدلالة على الكثرة من فعَّل لزيادة المعنى بزيادة حروف الفعل ، ومنه اكتسب ، واعتمل[٢].

٣- افعوعل : وهي للمبالغة أيضًا فيما اشتق منه الفعل نحو: اعشوشبت الأرض أي : صارت ذات عشب كثير، وكذا اغدودن النبت ، واخشوشن على هذا تدل على معنى أكثر من خشن[٣].

٤- افعوَّل : بتضعيف الواو ، وهو للمبالغة نحو : اجلوَّذ ، وعليه فاجلوَّذ : أسرع من جلذ أي : أسرعت الإبل في السير[٤].

٥- افعلَلَّ نحو : اقشعَرَّ أصله قشعر زيدت للمبالغة ، فيكون اقشعرَّ أبلغ من قشعر[٥].

٦- افعنلل نحو: اقعنسس أصله : قعس ، فيكون اقعنسس أبلغ من قعس أي : خرج صدره ، ودخل ظهره ، وهو باب موضوع للمبالغة[٦].

هذه هي بعض الأوزان الدالة على الكثرة ، وزيادة المعنى والمبالغة فيه.

---

(١) شذا العرف للحملاوي ص ٤٣.
(٢) شرح التصريف العزي ص ٧٥.
(٣) شرح الشافية للرضي ١ / ١١٢ وانظر : الكتاب ٤/ ٧٧ وجـ ٢ ص ٢٤.
(٤) شرح التصريف العزي ص ٧٩ وانظر : الكتاب ٤/ ٧٦ والممتع في التصريف ص ١٩٦
(٥) شرح التصريف العزي ص ٨٢.
(٦) شرح التصريف العزي ص ٧٩.

قال ابن جني: (فلمَّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها وجعلوه دليلًا على قوة المعنى المحدث به ، وهو تكرير الفعل ، كما جعلوا تقطيعه في نحو: صرصر ، وحقحق ، دليلًا على تقطيعه)[١].

وأخيرًا ، وبعد ذكر الأبنية التي تفيد بصيغتها الكثرة ، أو القلة سواء كان في العدد كجموع القلة ، أو الكثرة ، أو كان في تكرار حدث من الفاعل كصيغ المبالغة ، أو كان في الذات والعدد كصيغ التصغير ، أو زيادة في المعنى والحدث كالأفعال المزيدة بالتضعيف ، أو التكرار، فإنَّه يتضح مدى عناية العرب وحرصها في الاحتياط والتمييز بين المعاني المتضادة عن طريق البنية.

خامسًا : الأدوات التي تفيد القلة ، أو الكثرة :

أمَّا عن طريق التركيب ففي العربية أدوات تدل على كثرة وقوع الحدث ، أو قلته ومنها :

١- (قد) تفيد التقليل ،وتفيد أيضًا ضده ، وهو التكثير فهي من حروف الأضداد ، وتفيد التقليل في وقوع الفعل نحو:(قد يصدق الكذوب) ، و (قد يجود البخيل).

أو تقليل متعلقه نحو قوله تعالى: (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)[٢]، أي: ما هم عليه هو أصل معلوماته سبحانه[٣].

---

(١) الخصائص جـ ٢ ص ١٥٤، ١٥٥.

(٢) سورة النور آية ٤٤.

(٣) رصف المباني للمالقي ص ٣٩٢ وانظر : مغني اللبيب لابن هشام ١ / ١٧٤ والجنى الداني للمرادي ص ٢٥٦

وتفيد أيضًا التكثير، وذلك عند سيبويه حيث قال : " وتكون قد بمنزلة ربَّما ، وقال الشاعر الهذلي :[١]

قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصفَرًّاً أَنامِلُه ** كَأنَّ أَثوَابَهُ مُجَّتْ بفِرصَادِ

كأنَّه قال : ربَّما . " [٢]

وذكر الزمخشري في قوله تعالى: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ)[٣] أنَّ (قد) تفيد التكثير أي : تكثير الرؤية[٤].

وقد اضطرب النحويون في إفادة (قد) المتضادين القلة والكثرة [٥] وقلل المالقي من إفادتها للتقليل[٦]، وخصه المرادي بدخولها على المستقبل[٧]

والحق أنَّ أكثر النحويين يرون أنَّ معنى التقليل لم يستفد من (قد) وإنَّما إذا قيل مثلاً :(البخيل قد يجود) فهم منه التقليل ؛ لأنَّ الحكم على من شأنه البخل بالجود قليل، وأنَّ الكلام يعد كذبًا ؛ لأنَّ آخره يدفع أوله.

أمَّا إفادتها للتكثير ، فقد عده الكثير أمرًا غريباً ، وقد ذكره جماعة، ومنهم سيبويه والزمخشري كما سبق [٨].

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لعبيد بن الأبرص ينظر : ديوان عبيد ص ٧١ ونسبه في الكتاب للهذلي ٤ / ٢٢٤ وينظر: المقتضب للمبرد ٤٣/١ والمخصص ١٤ / ٥٥ والأزهية ص ٢٢١ وابن الشجري ١/ ٢١٢ وابن يعيش ٨ / ١٤٧ والجنى الداني ص ٢٥٩ والمغني ١٨٩/١ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٤ والهمع ٧٣/٢ والخزانة ٥٠٢/٤

(٢) الكتاب لسيبويه جـ ٤ ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

(٣) سورة البقرة آية ١٤٥.

(٤) المفصل ص ٣١٧ وانظر : مغني اللبيب لابن هشام ١ / ١٧٤.

(٥) المفصل ص ٣١٧ وانظر : الجنى الداني ص ٢٥٩ ورصف المباني ص ٣٩٢.

(٦) رصف المباني ص ٣٩٢.

(٧) الجنى الداني للمرادي ص ٢٥٥.

(٨) الكتاب ٤ / ٢٢٣، ٢٢٤ وانظر المفصل ص ٣١٧

٢- (رُبَّ) ، وهي : حرف تفيد تقليل الشيء في نفسه ، وتكون لتقليل النظير أيضًا[١].

وأضاف إليها المرادي معنى التكثير أيضًا فهي من حروف الأضداد[٢].

وذكر ابن هشام[٣] أنَّها ترد للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً ، ومن إفادتها للتكثير قوله تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ)[٤].

وجعل من التقليل قول أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم :

وأبْيَض يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ** ثُمَال اليَتَامَى عِصْمَة للأرَامِلِ[٥]

هذه هي بعض الأدوات التي تفيد القلة ، أو الكثرة ، وقد لاحظت أنَّ (قد) و(رُبَّ) يفيدانهما ، فهما من حروف الأضداد.

ويظهر مما سبق في هذا الفصل أنَّ العرب وجهت عنايتها الفائقة في التمييز بين المعاني المتضادة دفعاً للبس على السامع ، واحتياطًا من المتكلم ليفهم كلامه على الوجه الذي أراد ، وهناك معان كثيرة أخرى اهتمت العرب في التمييز بينها كالحب ، والكره ، والترغيب والترهيب ، والصدق والكذب، ولكن هذه المعاني ليست من مقاصد هذا البحث .

---

(١) رصف المباني للمالقي ص ١٤٤.

(٢) الجنى الداني ص ٤٤٠.

(٣) مغني البيب ١ / ١٣٥ – ١٣٦.

(٤) سورة الحجر آية ٢.

(٥) انظر مغني اللبيب ١/ ١٣٦

الخـــاتمـــة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام علـــى خـــاتم الأنبيـــاء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصابه أجمعين .

وبـــعـــد :

فإني بفضل الله تعالى استخلصت بعض الأمـــور أرجـــو مـــن الله تعالى أن تفيد القاريء ، كما أفادتني ، فهذا هـــو المبتغـــى والمـــراد ، وأعرض هذه النتائج فيما يلي:

١- أنَّ العرب من بين الأمم قد احتاطوا في كلامهم ، ووجَّهـــوا جـــل عنايتهم إلى المعنى ، وإيصال المراد منه واضحًا دون لـــبس ، أو غموض بوضع فروق بين الأشياء لإزالة أي سوء فهم.

٢- لم تترك اللغة العربية لمستخدميها مجالاً للحيرة فلا يجد المـــتكلم نفسه عاجزًا عن إيصال المعنى ، ولا يجد المخاطب صعوبة في فهم ما يقوله المتكلم ، بل حددت ضـــوابط ، وأسسًـــا تلقاهـــا العربـــي بالفطرة والسليقة دون عناء ، أو إرهاق ذهن ، أو استهلاك وقت.

٣- العلاقة الوثيقة بين اللفظ والمعنى والإعراب جاءت لخدمة اللغـــة العربية ، وهي علاقة مستمرة لا تنفك ، فالمقصد هو المعنـــى ، وجاء اللفظ والأعراب لخدمته ، وإيصاله واضحًا جليًا للمتلقي.

٤- وُضِعتْ في اللغة العربية فروق لفظية بين الأشياء المتقابلـــة ، أو المتشابهة من شأن هذه الفروق توفير الدقة المتناهية في الفصـــل بين الشيء ، وقسيمه ، والمعنى ضده.

٥- دور النحو واضح جدًا في إبراز ضوابط اللغة العربية ، والأسس التي قامت عليها ، فقد كان خادمًا وفيًا في إجلاء هذه الفروق بين أقسام الشيء نفسه ، أو بين المعنى وضده ، وكان كل ذلك مجالاً خصبًا لواضعي النحو ودارسيه.

٦- يوجد لهذه الضوابط والأسس بعض الحالات التي خالفتها كتذكير العدد إذا كان المعدود مؤنثًا ، أو العكس ، وكذلك ما جاء من توحيد ضمير المثنى للمذكر والمؤنث في لفظ واحد ، ولم يكن ذلك شأن الإشارة والموصول بل فرق بينهما في لفظين.

ومن أمثلة ذلك أيضًا توحيد لفظ الإشارة لجمع المذكر والمؤنث في لفظ ، ولم يكن ذلك في شأن الضمير ، واسم الموصول بل فرق بينهما ذلك .

ومن أسرار العربية أنَّه يوجد أيضًا بعض الحالات استعملت فيها العرب المعنى مكان ضده كاستعمال جمع القلة للدلالة على الكثرة ، أو استعمال القرب للدلالة على البعد ، أو العكس ، وكل ذلك لا يقدح في اللغة بل إنَّه شاهد ، ودليل على مرونة اللغة العربية ، واتساعها كما أنَّه يعد ضربًا من المجاز.

هذا والله أسأل أن ينال رضاه.

(ومَا تَوفِيقِي إلَّا باللهِ عَلَيهِ تَوكَلتُ وإليهِ أُنِيب)

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم .
٢ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل ط - القاهرة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد مراجعة ، د/ رمضان عبد التواب ط الخانجي القاهرة طبعة أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
٤ - الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق / عبد المجيد الملوحي ط - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ م
٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق / فخر صالح قدارة ط - دار الجيل بيروت ١٩٩٥ م
٦- الأشباه والنظائر للسيوطي تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ط - أولى مطبعة الكليات الأزهرية.
٧- الأمالي الشجرية لابن الشجري تحقيق د/محمود محمد الطناحي - الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ط أولى .
٨- إملاء ما من به الرحمن للعكبري ط - بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٩- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق: د. مازن المبارك ط - دار النفائس بيروت ط٣ سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - ط المكتبة العصرية صيدا - بيروت.
١١ - البحر المحيط لأبي حيان . مطبعة السعادة . مصر ١٣٢٨م
١٢ - بغية السالك إلى أوضح المسالك لابن هشام لعبد المتعال الصعيدي . ط . مكتبة الآداب - القاهرة
١٣- تاج العروس للزبيدي - ط دار الهداية.
١٤ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري تحقيق / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين طبعة أولى الناشر / دار الغرب الإسلامي ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
١٥- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي تحقيق: د. حسن هنداوي ط - دار القلم دمشق طبعة أولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
١٦- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تحقيق: محمد باسل عبد السيد - ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان طبعة أولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
١٧- التعريفات للجرجاني تحقيق / جماعة من العلماء - ط - دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٩٨٣ م
١٨- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني تحقيق / أحمد ناجي القيسي ، وآخرين طبعة أولى الناشر / مطبعة العاني - بغداد ١٣٨١هـ - ١٩٦٢ م

١٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق: د. على محمد فاخر ط - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة طبعة أولى ١٤٢٨هـ.
٢٠- التوطئة للشلوبين تحقيق: د.يوسف أحمد المطوع ط الكويت ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٢١ - الثروة اللفظية في اللغة العربية تأليف د / محمد أحمد حماد - ط - دار النشر الدولي طبعة أولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
٢٢ - الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل- ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان) ط أولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
٢٣- حاشية الصبّان على الأشموني ط - عيسى البابي الحلبي مصر .
٢٤- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط: مكتبة الخانجي القاهرة ط٤، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٢٥- الخصائص لابن جني تحقيق: محمد على النجار ط عالم الكتب - بيروت.
٢٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي تحقيق: عبد العال سالم مكرم ط: دار المعرفة بيروت ١٩٨٣م.
٢٧ - الدلالة وجدل اللفظ والمعنى تأليف / مليكة سعدي بحث في مجلة عود الند العدد ٦١ الناشر / د عدلي الهواري الجزائر
٢٨ - دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله صالح الفوزان - ط - دار المسلم للنشر والتوزيع .

٢٩- ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق / أشرف أحمد عدرة الطبعة الأولى الناشر / دار الكتاب العربي ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
٣٠- ديوان العجاج تحقيق / عزة حسن – ط دار الشرق العربي ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
٣١ - ديوان كثير عزة جمع وشرح د / إحسان عباس - ط – دار الثقافة بيروت ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م
٣٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق: أحمد محمد الخراط ط مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٩٥هـ
٣٣- رياض الصالحين لأبي زكريا محي الدين النووي تحقيق / د ماهر ياسين الفحل الناشر / دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع دمشق – بيروت أولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
٣٤ – شذا العرف في فن الصرف للشيخ / أحمد الحملاوي ، تحقيق / نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، الناشر / مكتبة الرشد الرياض .
٣٥- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ط: دار المأمون للتراث دمشق ، ط٢ ١٤٠٧هـ ١٩٨٨م
٣٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط: دار الكتاب العربي بيروت – لبنان، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.
٣٧- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ط: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٣٨- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوى المختون ، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط أولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٣٩- شرح التصريف العزي للشريف الجرجاني تحقيق د/ أسيده شهبندر طبعة أولى – شراع للدراسات والنشر والتوزيع – دمشق
٤٠ – شرح التصريف للثمانيني تحقيق د / إبراهيم بن سليمان البعيمي – ط مكتبة الرشد طبعة أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
٤١- شرح الجمل لابن عصفور تحقيق: د. صاحب أبو جناح (الشرح الكبير) منشورات وزارة الأوقاف العراقية مطبعة مديرية الكتب للطباعة جامعة الموصل .
٤٢- شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق / الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين – ط – دار الكتب العلمية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
٤٣- شرح شواهد المغنى للسيوطي تصحيح وتعليق: محمد محمود الشنقيطي- طبعة لجنة التراث العربي.
٤٤- شرح الشواهد الكبرى للعيني، ط: بولاق ١٣٩٩هـ
٤٥- شرح كافية ابن الحاجب للرضي تصحيح: يوسف حسن عمر، ج: جامعة قار يونس – بنغازي – ط٢ ١٩٩٦م
٤٦- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ت: أحمد حسن مهذلي وعلى سيد علي، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م

٤٧- شرح المفصل لابن يعيش ت: د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط أولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٤٨- شرح اللمع للواسطي الضرير تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، الناشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .
٤٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار الناشر / دار العلم للملايين بيروت – ط – رابعة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م
٥٠- الغرة في شرح اللمع لابن الدهان تحقيق / فريد بن عبد العزيز الزامل السليم – الناشر / دار التدمرية – ط – أولى ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م
٥١- القاموس المحيط للفيروز أبادي تحقيق / محمد نعيم العرقسوسي – الناشر مؤسسة الرسالة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م
٥٢- الكتاب لسيبويه تحقيق : عبد السلام هارون ط: مكتبة الخانجي القاهرة.
٥٣- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق: غازي مختار طليمات ط: دار الفكر دمشق ط أولى ١٩٩٥م.
٥٤- لسان العرب لابن منظور ت: عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ط: دار المعارف القاهرة.
٥٥- اللمع في العربية لابن جنى تحقيق: د. حسين محمد محمد شرح – ط – القاهرة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٥٦- المتبع في شرح اللمع للعكبري دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الحميد حمد محمد محمود الزوى منشورات جامعة قار يونس بنغازي الطبعة ١٩٩٤م.

٥٧- مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي طبعة – عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر.

٥٨ – المخصص لابن سيده . ط – بولاق

٥٩ – المرتجل لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة / علي حيدر . ط دمشق ١٩٧١ م

٦٠- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق: محمد كامل بركات ط – دار المدني ١٩٨٤م ١٤٠٥هـ

٦١ – المسند لأحمد بن حنبل تحقيق / شعيب الأرناؤوط وآخرين – الناشر مؤسسة الرسالة .

٦٢ – معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس تحقيق / عبد السلام محمد هارون – ط – دار الفكر ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م

٦٣- المعجم الوسيط تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة – الطبعة الخامسة ٢٠١١م

٦٤ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ط – القاهرة.

٦٥- المفصل في علم العربية للزمخشري ت: فخر سالم قداره ط: دار عمار عمان طبعة أولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م

٦٦- المقتضب للمبرد، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ط: عالم الكتب بيروت .
٦٧- المقرب لابن عصفور، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ط - أولى ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م
٦٨- الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة - ط - دار المعرفة بيروت - لبنان
٦٩- نزهة الطرف في فن الصرف لعبد الله بن يوسف الأنصاري تحقيق د / أحمد عبد المجيد هريدي - ط - مكتبة الزهراء ١٩٩٠ م
٧٠- همع الهوامع للسيوطي تحقيق / د. عبد الله سالم مكرم - ط : عالم الكتب القاهرة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
١	**ملخص**:	٦٠٨٥
٢	Abstract	٦٠٨٦
٣	**المقدمة**	٦٠٨٧
٤	**التمهيد** : عناية العرب بالمعنى واحتياطها في اختيار الألفاظ)	٦٠٩١
٥	**الفصل الأول** : ضروب الاحتياط بالتمييز بين الشيء وقسيمه .	٦٠٩٩
٦	**المبحث الأول** : الضرب الأول : التمييز بين المذكر والمؤنث.	٦٠٩٩
٧	**المبحث الثاني** : الضرب الثاني : التمييز بين المفرد والمثنى والجمع.	٦١٢٧
٨	**المبحث الثالث** : الضرب الثالث : الاحتياط بالتمييز بين المعاني بوجوه الإعراب المختلفة.	٦١٤٢
٩	**المبحث الرابع** : الضرب الرابع : الاحتياط بالتمييز بين المعرفة والنكرة.	٦١٤٩
١٠	**المبحث الخامس** : الضرب الخامس : الاحتياط بالتمييز باختلاف المباني لاختلاف المعاني.	٦١٥٩

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
١١	**الفصل الثـاني** : أضرب الاحتياط بالتمييز بين المعـاني المتضادة .	٦١٦٤
١٢	**المبحث الأول** : الضرب الأول : الاحتياط بـالتمييز بـين الشك واليقين.	٦١٦٤
١٣	**المبحث الثـاني** : الضرب الثاني : الاحتياط بالتمييز بين القرب والبعد.	٦١٧٥
١٤	**المبحث الثالـث** : الضرب الثالث : الاحتياط بالتمييز بين القلة والكثرة.	٦١٩٢
١٥	**الخاتمة**	٦٢٠١
١٦	**فهـرس المصـادر والمراجع**	٦٢٠٣
١٧	**فهرس الموضوعات**	٦٢١١